سياساتُ تكْريس الفَقر اللاجئونَ الفلسطِينيون والضَّرائب

دراسة مشتركة لشبكة المنظمات الأهلية ومركز بيسان للبحوث والإنماء

اعداد

آيات حمدان

رام الله – فلسطين، أيار 2012

دراسة حول
سياساتُ تكْريس الفَقر اللاجئونَ الفلسطِينيون والضَّرائب

اعداد: آيات حمدان
باحث ميداني: ثائر وشحة

شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية
رام الله – فلسطين
عمارة صابات، ط 1، الماصيون، ص.ب. 2232، رام الله
هاتف: 022975320 فاكس: 022950704
البريد الالكتروني: pngonet@pngo.net
الصفحة الالكترونية: www.pngo.net

مركز بيسان للبحوث والانماء
رام الله – فلسطين
عمارة النهضة، الماصيون، ص.ب 725، رام الله
هاتف: 022087839 فاكس: 022987835
البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com
الصفحة الالكترونية: www.bisan.org

جميع الحقوق محفوظة ©
شبكة المنظمات الاهلية ، مركز بيسان للبحوث والانماء
2012
©Copyright
The Palestinian Non-Governmental Organizations Netowrk (PNGO)
Bisan Center for Research and Development
2012

رام الله – فلسطين، أيار 2012

تم اعداد هذه الدراسة بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية "سيدا" بالشراكة مع الدياكونية

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمركز
ولا يعكس بالضرورة موقف الداعمين

قائمة المحتويات

المقدمة	3
الفصل الاول: الحالة القانونية للاجئين الفلسطينيين	6
أولاً : في الإطار القانوني	6
ثانياً؛ الجهات المسؤولة عن اللاجئين في الاراضي الفلسطينية المحتلة	9
• الأونروا	9
• دائرة شؤون اللاجئين	12
• اللجان الشعبية	14
الفصل الثاني: الضريبة في السياق الفلسطيني	15
اللاجئون والضرائب	18
الفصل الثالث: أثر الضرائب على اللاجئين في مخيمات الضفة	24
اولاً : أنواع الضرائب التي يدفعها اللاجئون في المخيمات الفلسطينية	24
ثانياً : تأثير الضرائب على الاستهلاك	26
ثالثاً : تأثير الضرائب على اللاجئين	29
• الصحة	37
• خدمتا الكهرباء والماء	38
الخاتمة	41
التوصيات	45
قائمة المراجع	47

المقدمة

ارتبط مفهوم الضـريبة بحقوق المواطنة والمصلحة العامة في التاريخ السياسي الحديث، فقد وجدت الضـريبة لخدمة الحقوق والواجبات للفرد والمجتمع، فالضـريبة ليسـت إحدى المصـادر الرئيسـة للتمويل فحسـب، بل هي أيضا وسيلة إستراتيجية فاعلة تمكن الدولة من التدخل الإيجابي في الحياة الاقتصـادية والاجتماعية والسياسـية؛ حيث تسهم أموال الضـرائب في تمويل نفقات الدولة لمختلف القطاعات، كالصحة، والتعليم، والخدمات الأخرى؛ وبالتالي تعود الأموال التي يدفعها المواطن عليه بالنفع مقابل خدمات أخرى توفرها الدولة.

لكن الأمر مختلف في حالة كولونيالية كالتي يعيشـها الفلسـطينيون، وبوجود سلطة فلسطينية تعتمد التوجهات الليبرالية في سياساتها الاقتصادية التي أدت إلى اتساع الفجوة بين أبناء الشعب الواحد، وتعمـق اللامسـاواة في الدخل والفرص والخيارات. من هنا يأتي التسـاؤل حول مدى انسـجام هذه الضـرائب مـع قدرة المكلفين على دفع هذه الضـرائب، ومـع الخطط التنموية والاقتصـادية التي لا تجعل الفقراء موضوعها، وإنما تطرحهم كعقبة لا بد من تنظيمها دون الانشغال بأثر هذه السياسات عليهم وعلى حقوقهم بالمقابل، حتى لو وصل الأمر لزيادتهم فقراً وعوزاً. وقد اتضح ذلك في سياسة حكومـة فياض التي تحاول حل عجـز الموازنة بتقليص الإنفاق على الجوانـب الاجتماعية، في مقابل تضخيم موازنة الأجهزة الأمنية.

في هذه الدراسـة نسـعى إلى دراسـة اثر الأعباء الضـريبية على الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية للاجئين الفلسـطينيين الذين يشـكلون شـريحة مهمة في المجتمع الفلسـطيني، ليس فقط للطبيعة السياسـية لقضـية اللاجئـين، بل أيضـاً لجانب الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة. إذ يبلغ عدد القاطنين في مخيمات الضـفة التسـعة عشـر (٨٦٨٨٤٢) نسـمة، وحوالي مليون ومئتي ألف نسـمة في ثمانية مخيمات ضـخمة في قطاع غزة، فاللاجئون يدفعون الضـريبة بمختلف أشـكالها للسـلطة الفلسـطينية، دون تلقيهم القدر نفسـه من الخدمات بالمقابل، فالتعليم الأساسي والصحة توفرهما وكالة غوث وتشـغيل اللاجئين (الأونروا)، في مقابل أموال الضـرائب المباشـرة وغير المباشرة التي يدفعها اللاجئون (ضريبة القيمة المضافة على البضائع، وضريبة الدخل، ومختلف رسوم المعاملات الحكومية، من طوابع شـهادات الميلاد إلى رسـوم تراخيص السـيارات)، والتـي لا تعود بالنفع على المخيمات، ولا يستفيدون منها بشكل مباشر، من هنا تأتي ضرورة المساءلة حول عدالة هذه الضرائب كحقوق وواجبات.

المحاور التي ستتناولها الدراسة

- البحث في الحالة القانونية للاجئين الفلسطينيين وفق ما عرَّفها القانون الدولي، وموقعهم في التشريعات الفلسطينية؛ وهل تتعارض أو تتفق مع نصوص قانونية أخرى متعلقة بالحقوق الأساسية للفلسطينيين، وبالتحديد فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل تعدد الجهات والمرجعيات الخاصة والمسؤولة عن وضع اللاجئين (الأونروا، والسلطة الفلسطينية).
- البحث في السياسات الدولية وتقاطعاتها مع دور (الأونروا) وعملها، وأثره على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، فالأونروا بدأت بتقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وبعض الممولين لخدمات) الأونروا) كالحكومة الكندية وهو اتجاه سيشهد أيضاً تغيراً في سلوك مانحين آخرين، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تصفية عمل وكالة الغوث الدولية دون أن يكون هناك حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
- تناول الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم التي يدفعها اللاجئون في مخيمات الضفة الغربية، وعلاقة هذه الضرائب بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها اللاجئون في المخيمات.
- فحص العلاقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والخدمات المختلفة التي يتلقاها اللاجئون من السلطة ووكالة الغوث.

المقابلات والتحليل والعمل الميداني

لتحقيق أهداف البحث جرى اعتماد المقابلة المعمقة المستندة إلى استمارة تكون أداة جمع للمعلومات، وللاستمارة شقان: الأول يتضمن معلومات عن الحالة الاقتصادية والخلفية الاجتماعية للمبحوثين، والثاني يتضمن أسئلة تفحص أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها اللاجئون، في مقابل الخدمات المقدمة لهم، وأثرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشونه.

ولهذا الغرض أُجرِيَتْ مقابلات مع ٣٨ من اللاجئين، من خلال اختيار مخيم من كل منطقة: الخليل، وبيت لحم، ورام الله، ونابلس، وجنين؛ لتمثيل توزيع المخيمات في الضفة الغربية. وإجراء من ٦-٩ مقابلات في كل مخيم، مما يعني الشمول في آراء المبحوثين من الجنسين، (أصحاب محلات تجارية، ونساء معيلات للأسر، ومسؤولين في اللجان الشعبية داخل المخيمات).

الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للمقابلين

يتراوح دخل المبحوثين الذين جَرَتْ مقابلتهم ما بين (٥٠٠) شيكل و(٨٠٠٠) شيكل؛ إذ تتنوع وسائل عمل المبحوثين في عدة قطاعات؛ فمنهم من يعمل بالقطاع الحكومي، ومنهم من يعمل بالقطاع الخاص، ومنهم من يعمل بالقطاع الأهلي، وهناك من يعمل أيضاً في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، ومنهم من يعمل بدائرة شؤون اللاجئين. كما يوجد عدد من العمال والعاطلين عن العمل، وربات منزل. بالإضافة إلى أن عدداً منهم يتلقى إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية أو وكالة الغوث. وتتراوح أعمار أفراد العينة بين ٢٣ عاماً و ٦٠ عاماً، أما بخصوص عدد أفراد الأسر فكانت تتراوح ما بين ٤ أفراد و ١١ فرداً، وبالنسبة للمعيل/ة داخل الأسرة فكانت الإجابات كالآتي :الزوج ٢١، الزوجة ٥ ، الزوج والزوجة معاً ٧، الأبناء ٥. مع العلم أن جميع من قوبِلوا، يسكنون داخل المخيم، ولا يقيمون خارجه.

المخيمـاتُ هي رمز الشـرط الاجتماعي الناتج عن اقـتران الحرب بالفعل الإنسـاني، والموقع الذي يتشكل فيه هذا الشرط على نحو محكَم، باعتباره حياة ظلّت مستبعدة عن العالم الاجتماعي والسياسي العادي، وهي مختبرٌ للانعزالات الكبيرة التي يجري إرساؤها على نطاق واسع. (ساري حنفي)

الحالة القانونية للاجئين الفلسطينيين

شـكلت المخيمات حالة رمزية وواقعية فريدة في الصـراع مع المسـتعمر الصـهيوني؛ لكونها الشاهد علـى جرائمه بحق الشـعب الفلسـطيني. ولكونها المكان المؤقـت الذي يعيش فيـه اللاجئ في انتظار العودة إلى مكانه الطبيعي الأصلي الذي اقتُلِعَ منه (القرية، المدينة) على أرض فلسطين. وإذا نظرنا إلى طبيعة المخيمات في الضـفة الغربية، نجد أنها تشـكل أمكنة منفصـلة عن محيطها الحضـري، ومحافظة على خصوصـيتها واسـتقلاليتها. لكن هذه الخصوصية ليسـت دائماً إيجابية؛ فهي تعني التهميش والحرمان والفقـر والبطالة، وهذا ما يعكسـه حال مخيمات الضـفة الغربية الناتجة عن وعي فرضـته بعض الأطراف الدولية، والمجتمعات المضـيفة، والحركة الوطنية الفلسـطينية، وحتى اللاجئون أنفسـهم قد نظروا (وبعضـهم لا يزال ينظر) إلى أية محاولة لتحسـين الظروف المعيشية للاجئين على أنها تعني السعي للتوطين في الشتات حتماً؛ إذ جرى ربط حرمان اللاجئين من حقوقهم الاقتصـادية والاجتماعية بحـق العودة واجب التحقـق؛ لذلك على اللاجئين أن يظلوا، بالضـرورة، فقـراء محرومـين بحكم الواقع. مما حَوَّلَ «مفهوم اللاجئ من مفهوم قانوني إلى مفهوم اقتصـادي (اللاجـئ هو الفقـير فقط)، وإلى مفهوم جغرافي (اللاجئ هو الذي يسـكن في مخيم بائس)».(١) وبالرغم من ضـرورة المحافظة على بقاء المخيم ورمزيته في الذاكرة والصـراع، إلا أن ذلك لا يعني ضـرورة تهميش اللاجئين وإقصـائهم عن حقوقهم التي تضـمن لهم العيش بكرامة كبقية الشرائح الاجتماعية في المجتمعات المضيفة.

أولاً: في الإطار القانوني

إن قيام السـلطة الفلسـطينية لم يُنهِ وضـعَ الاحتلال، بل على العكس؛ إذ إن اتفاقيات (أوسـلو) أسهَمَتْ في تقنين معظم تركيباتها وقوانينها وممارساتها، كما حافظت «إسرائيل» على سيطرتها على المعابر وما ارتبط بها من حق تنظيم خروج الفلسطينيين والأجانب ودخولهم من وإلى الضفة الغربية وغزة.

١ ساري، حنفي. هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز. (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن: رام الله، ٢٠٠١). ص٧٥

وإذا أردنا أن نحدد من هو الفلسطيني تَبَعاً لهذه الاتفاقيات، و»أخذنا معيار الجنسية كمحدد نجد أن معظم الفلسطينيين هم بلا جنسية، وهذا ينطبق على فلسطينيي لبنان ومصر وسوريا وغيرها من الدول العربية المجاورة، وهذا هو وضع فلسطينيي الضفة الغربية بمن فيهم المقدسيون وقطاع غزة، وإن كانوا يتميزون عن غيرهم من الفلسطينيين ببقائهم فيما تبقى من فلسطين التاريخية بعد أن أعلنت «إسرائيل» دولتها على جزء كبير منها». ([٢]) وعلى الرغم من وجود تمييز قانوني بين اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية وغزة، فالجميع يعاني ضياع الحقوق تحت الاحتلال، كما أنهم جميعاً يحظون برقم هوية يخولهم المشاركة في الانتخابات والحصول على نفس الحقوق والواجبات في إطار السلطة الفلسطينية وما يصدر عنها من قوانين. هذا الرقم إذن شبيه برقم وطني يمنح حقوقاً لفلسطيني الأراضي المحتلة شبيهاً بحقوق المواطن في دولة لكنها ليست كذلك. ([٣])

وعلى الرغم من حصول اللاجئين الفلسطينيين على هذا الرقم؛ إلا أنه لا يضمن حقوقهم بالمقابل؛ وبالتحديد في مجال الحقوق الاقتصادية الاجتماعية؛ نظراً لمسؤولية (الأونروا) في تقديم المساعدة والخدمات لهم على الرغم من ضمانة العديد من القوانين لهذه الحقوق التي لا تعارض وضعهم القانوني وحقهم في العودة.

فبالنظر إلى مفهوم اللاجئين في الحالة الفلسطينية نجد اختلافات من حيث المكانة القانونية الخاصة؛ فبحسب التعريف الإجرائي الذي تبنته وكالة الامم المتحدة للغوث وتشغيل اللاجئين([٤]) « اللاجئ الفلسطيني هو شخص كانت إقامته العادية في فلسطين في أثناء الفترة ما بين الأول من حزيران ١٩٤٦ و ١٥ أيار ١٩٤٨، والذي فقد بيته ووسيلة معيشته نتيجة صراع ١٩٤٨ «، وهي تشمل أيضاً المنحدرين من هؤلاء، وبحسب هذا التعريف لا يمكن لتعريف الوكالة أن يشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين، خاصة أنها محصورة بالمناطق التي تعمل فيها (الأردن، وسوريا، ولبنان، والضفة الغربية، وغزة) كما أن الوضع القانوني الناتج عن هذه التغطية يشمل فقط الغوث والتشغيل وليس الحماية؛ بالمقابل جاءت اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١،

---

٢ عاصم، خليل. "اللاجئون، المهاجرون والقانون الدولي في فلسطين". اللاجئون الفلسطينيون:حقوق،وروايات،وسياسات.(معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية:جامعة بيرزيت، فلسطين،٢٠١١).ص٨٤. أصبح بمستطاع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول على وثيقة سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية وهي وثيقة جرى الاعتراف بها عالميا لكن هذه ليست جوازات سفر خاصة بمواطنين وصادرة عن دولة ذات سيادة، بل هي –في نظر البعض– نسخة مطورة عن الهُوية الصادرة عن الاحتلال؛ وبالتالي وجود وثيقة سفر خاصة بالسلطة الفلسطينية لا يعني بأن هنالك دولة ومواطنين وأنه يمكن اعتبار السلطة بأنها مشروع دولة أو جنين دولة؛ وذلك ببساطة لأنه فقط من له رقم هوية صادر عن سلطة الاحتلال فهو المخول بالحصول على وثيقة سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية. (نفس المرجع، ص٩٢)

٣ نفس المرجع. ص٨٥–٨٨.

٤ أنشأت الأمم المتحدة وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "أونروا" بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٠٢) عام١٩٤٩، لتقدم الإغاثة والمساعدة للاجئين الفلسطينيين (في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة، غزة والأردن وسوريا ولبنان) لتقدم لهم الإغاثة والمساعدات. للاطلاع على ميادين عمل الأونروا انظر/ي موقع الأونروا: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=86

المتعلقة بوضع اللاجئين بتعريف أوسع ومهام حماية إلا أن بعض تفسيرات المادة ١ د أدت إلى عدم توسيع هذا التعريف ليشمل اللاجئين الفلسطينيين بحجة تغطيتهم من الوكالة ([٥])؛ إذ عَرَّف (ميثاق ١٩٥١) اللاجئين بأنهم « أي شخص مقيم خارج وطنه بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو العضوية في مجموعة معينة، أو أي رأي سياسي، وغير قادر أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يستفيد من حماية هذا البلد، ولا يملك الجنسية، ولكونه خارج بلد إقامته الرسمية لا يستطيع، أو بسبب الخوف لا يرغب في العودة إلى موطنه» .([٦]) ولقد جَرى استثناء اللاجئين الفلسطينيين المسجلين مع (الأونروا) من هذا التعريف، من الناحية القانونية، حيث تنص الفقرة ١ د من اتفاقية ١٩٥١ على ما يأتي :» عدم جواز تطبيق تعريف «هذا الميثاق» على الأشخاص الذين يتمتعون حاليا بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين».([٧])

كما صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية عام ١٩٦٥ بروتوكول الدار البيضاء، الذي يؤسس لتنظيم وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة([٨]) التي لجؤوا إليها عام١٩٤٨. فقد منحهم هذا البروتوكول نوعاً من الحماية المؤقتة (وليست الدائمة التي تعني التوطين) في انتظار عودتهم. وتدعو مواد البروتوكول الخمس إلى معاملة الفلسطينيين في الدول الأعضاء للجامعة معاملة المواطنين.من خلال تأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاجئين الفلسطينيين. إلا أن تطبيق التعهدات والالتزامات التي يفرضها البروتوكول المذكور كان يختلف من وقت لآخر، بل كان يخضع للتطورات السياسية والإقليمية والدولية التي تمر بها القضية الفلسطينية.([٩])

---

٥ المرجع السابق. ص٨٨

٦ أشرف، صيام."حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على ضوء التعديلات التشريعية للعام٢٠١٠".اللاجئون الفلسطينيون:حقوق، وروايات،وسياسات.(معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية:جامعة بيرزيت، فلسطين،٢٠١١).ص

٧ نفس المرجع، ص٤٨.

٨ إن اصطلاح "الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين" يشمل رسمياً أربع دول هي: الأردن، وسوريا، ولبنان،وأضيفت إليها منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً. وهي الدول التي تنشط فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). واستثنيت العراق من بين هذه الدول لعدم سماح الحكومة العراقية لوكالة (الأونروا) في حينه بالنشاط في أراضيها، وقدمت عوضاً عن ذلك مساعدات عينية ومالية للاجئين الفلسطينيين.

٩ رغم أن لبنان كان من بين الدول التي صادقت على بروتوكول الدار البيضاء إلا أن لبنان ضمن مذكرة التوقيع عام ١٩٦٦ ابدى تحفظات قوضت عملياً المضامين الأساسية للبروتوكول بمنح الحقوق المدنية الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وبقي اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعاملون كأجانب محرومين من أبسط الحقوق المدنية من حيث العمل والملكية، وفرضت قيود على حقهم في الإقامة.

أما فلسطينياً وعلى أثر إقامة السلطة الفلسطينية على جزء بسيط من الأرض، اتخذ المجلس الوطني في عام ١٩٩٦في دورته الحادية والعشرين قراراً يدعو إلى "العمل على تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي والصحي داخل مخيماتنا في الوطن والخارج عبر وكالة الغوث الدولية، دون المساس بحق العودة". ويأتي هذا القرار كتعبير عن أول توجه فلسطيني للقبول بتحسين الوضع المعيشي للاجئين الفلسطينيين.

وبالرغم من عدم تطبيق هذه القوانين التي تضمن حقوق اللاجئين إلا أنها تدل على شرعية وقانونية مطالبة اللاجئين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا تضر بوضعهم القانوني أو حقهم في العودة.

ففي الحديث عن الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين والمرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل حق التملك والعمل والصحة والتعليم والتنقل.. وغيرها؛ يجب أن نؤكد بداية ما يأتي:

- الاحتلال «الإسرائيلي» هو المسؤول قانونيا وسياسيا وأخلاقيا عن نشوء مشكلة اللاجئين وفلسطينيي الشتات بكل ما يترتب على ذلك من آثار.
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين لا تجتزئ حق العودة من إطار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، من جهة، ولا تمس وضعهم القانوني كلاجئين من جهة أخرى؛ وبالتالي لا تقيم أي تعارض بين تمتع اللاجئين الفلسطينيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبين نضالهم من أجل حق العودة.

ثانياً؛ الجهات المسؤولة عن اللاجئين في الاراضي الفلسطينية المحتلة:

الأونروا

تتولى الأونروا إدارة المخيمات وتعمل على إغاثة وتشغيل اللاجئين. إذ تقدم الأونروا للاجئين خدمات:التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية وتحسين المخيمات، والقروض البسيطة، وبرامج الطوارئ. كما يبلغ عدد المستفيدين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢،٠٧٣،٦٩٢١تتوزع على ١٩ مخيماً في الضفة الغربية بواقع ٨٦٨٨٤٢ نسمة، وثمانية مخيمات في قطاع غزة بواقع ٨٥٠ ١٢٠٤ نسمة.([١٠])

١٠ النداء الطارئ للأونروا ٢٠١٢.

وقف التمويل وتقليص الخدمات

تعيش الأونروا أزمة تمويل أدت إلى عجز في ميزانيتها؛ الأمر الذي حرم اللاجئين الفلسطينيين من أبسط حقوقهم الإنسانية في المساعدة، وذلك ناتج على عدم وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها تجاه الوكالة، أو وقف التمويل عنها؛ إذ أعلنت الحكومة الكندية عن قطع تمويلها للأونروا تحت مسمى إعادة توجيه المساهمات والمنح الكندية. فقد صرح، فيكتور تويس، مسؤول الخزينة الكندي في أوائل كانون الثاني ٢٠١٠: « أن كندا التي اعتادت أن تسهم بما نسبته ١١٪ من ميزانية الأونروا قد قررت تحويل التمويل إلى مشاريع محددة تديرها السلطة الفلسطينية... وبما يمكننا من مراقبة وجهة التبرعات... وضمان صرفها على مشاريع محددة تتفق مع القيم الكندية بشأن الديمقراطية والعدالة، وحفظ أمن إسرائيل». وقد كانت بداية هذه السياسة في أواسط التسعينيات عندما جرى توقيع اتفاق أوسلو، إذ قررت الولايات المتحدة الأمريكية وقف التمويل للأونروا، أو تحديد أوجه الصرف «التمويل المشروط» تمهيدا لإلغائها. والهدف من هذه الخطوة بتحويل المساعدات المقدمة إلى صندوق الأونروا إلى مشاريع محددة تديرها السلطة الفلسطينية؛ تهديد الحقوق الوطنية، وعلى الأخص حقوق اللاجئين. كما أعلن الاتحاد الأوروبي قي ٢٠٠٩ التوقف عن تغطية قيمة فاتورة محطة الكهرباء في قطاع غزة الذي يُعَدُّ أكثر من ثلثيه لاجئين والتي تقدر بـ ٨-٩ مليون يورو شهرياً، وذلك بحجة توجيه الأموال إلى «قطاعات أخرى مثل دفع رواتب موظفي السلطة وتغطية المخصصات الاجتماعية للعائلات الفقيرة». ([11]) إن هذه الخطوة القائمة على تقليص الدعم للأونروا تستهدف تصفية حقوق اللاجئين، نظرا لكون الأونروا الجهة الخاصة المسؤولة عن اللاجئين لحين عودتهم وتمثل الالتزام الدولي تجاه قضيتهم. كما أن هذه التقليصات تنعكس على ظروف حياة اللاجئين وتجعلها أكثر صعوبة وترديا.

وبالنظر إلى انعكاس هذه التقليصات على حياة اللاجئين التي يعبر عنها لاجئ من مخيم الجلزون بقوله»العَلَم الأزرق بتآكل كل يوم .. وخايفين يجي يوم ما يظل شي مِنّه» ([12]) هذا القول يعبر عن مدى التراجع في خدمات الأونروا، وحجم تقليصها لهذه الخدمات، ويرسم ملامح القلق الذي يساور

---

١١ "رسالة موقف صادرة عن اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة". مركز بديل. تم استعراضه بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٢. WWW. ...badil.org/ar/.../9-right-of-return-movement?download...unrwa

١٢ ورشة عمل لأهالي مخيم الجلزون حول الموقف من الالتزامات المالية على أهل المخيم لشركتي المياه والكهرباء، اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون، ٢٠١١/٢/٢٧. نقلا عن عدارية. «الأونروا بين التقليصات والدور المنشود». المرصد الاقتصادي. (مركز بيسان للبحوث والإنماء،٢٠١١).

اللاجئين حول مستقبلها، في ظل تزايد وتيرة الأصوات بضرورة تقليص الخدمات، ونقلها إلى الدول المضيفة ومنها السلطة الفلسطينية.

ففي مجال تقديم الخدمات والإغاثة كان هناك توقف عن صرف حصص الإعاشة للاجئين المسجلين تحت فئة (ق) في كل من سورية، والأردن، والضفة الغربية، وقطاع غزة، واقتصر توزيع حصص الإعاشة الشهرية على الحالات المسجلة لدى الوكالة ضمن فئة العُسر. إذ تحوّلتْ مهام الوكالة من تقديم الخدمات لجميع اللاجئين في مناطق عملياتها، إلى تقديم الخدمات للاجئين الأفقر والأكثر حاجة اجتماعياً واقتصادياً، وهم أولئك الذين يقعون ضمن اختصاصات برامجها المختلفة، دون النظر للواقع المعيشي للاجئ الفلسطيني الذي يعيش بكلّيته ضمن أفقر الشرائح الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني أو ضمن مجتمعات اللجوء.(١٣)

أما في الجانب الصحي فالحال أكثر سوءاً (١٤)؛ إذ «يعالج الطبيب في عيادة الوكالة يومياً ١٢٠-١٣٠ مريضاً خلال ثماني ساعات»(١٥)، مما يعني أن أقصى وقت يمنحه الطبيب للمريض هو ٣ دقائق في حال قام بالعمل المتواصل دون حساب وقت الانتظار بين مريض وآخر. والتي لا تكفي حتى لأخذ بياناته الشخصية، وليس معاينته، الأمر الذي يؤثر في شكل العلاج ونوعيته. إضافةً إلى أنّ بعض المراكز الطبية نفسها، أصبحت غير مؤهلة أو مناسبة للعلاج، ويؤكد أمية خمّاش، مسئول برنامج الصحة في وكالة الغوث، وجود أكثر من ٦-٧ مراكز كبيرة تعجّ بالمرضى يميناً وشمالاً، ولا يوجد فيها أمكنة جيدة وصحية للمعالجة، وهذا يشكل خللاً كبيراً جداً في الخدمات الصحية.(١٦)

وتُشير بيانات اللجان الشعبية إلى وجود تقليص كبير في مجال الخدمات الطبية، ومنها عدم توفر العديد من الأدوية، وبشكل خاص المرتفعة الثمن، وأدوية الأطفال، والالتهابات، حيث يحصل المرضى على الوصفة الطبية ويشترونها من الصيدليات، أي أن العلاج ليس مجاناً كما تدعي وكالة الغوث،

١٣ أحمد عدارية. "الأونروا بين التقليصات والدور المنشود". المرصد الاقتصادي. (مركز بيسان للبحوث والإنماء،٢٠١١).ص١٥

١٤ هناك مئات الآلاف من اللاجئين يشرف عليهم فقط أقل من ٣٠ طبيباً عامّاً، وستة أطباء أسنان، وهذا ما يتهدد الكثيرين ممن لا يملكون المال الكافي للحصول على تأمين خاص،أو من غير العاملين في الوظيفة العمومية. كما أن تلك الخدمة ليست متوافرة طوال اليوم؛ ففي العادة تقدم تلك العيادات خدماتها في أوقات الصباح (٨صباحا-١ ظهرا) بمعنى أنه بمقدور من يمرضون صباحاً فقط الاستفادة من العيادات الصحية، وبعد هذا الوقت فالناس إما أن يضطروا للذهاب إلى طبيب خاص، أو الانتظار لصباح اليوم التالي. إياد الرياحي وتحسين عليان. الأمن البشري في المخيمات الفلسطينية. ٢٠٠٩. ص١٨

١٥ سامي، مشعشع. «مقابلة حول تداعيات الأزمة المالية للأونروا». برنامج ما وراء الخبر، الجزيرة. نت. بتاريخ١٦/٥/٢٠١٠. WWW. aljazeera.net

١٦ مقابلة مع أمية خماش، مدير برنامج الصحة في الضفة الغربية في الأونروا، ١١ شباط،٢٠١١.

وفي السابق كانت الوكالة تدفع تكلفة العلاج في حالة عدم توافره في عياداتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يوجد في العيادات أطباء مختصون، بالإضافة إلى الفحوصات الطبية المختصة والصور الطبقية، وهي باهظة الثمن، ويؤكد محمود مبارك وجود مئات الطلبات لدى اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون تطلب توفير ثمن أدوية أو فحوصات طبية أو عمليات في المستشفيات، ولكن إمكانياتنا المالية لا تمكّننا من مساعدة الناس.(١٧)

ومن أكبر المشاكل التي تواجه اللاجئ الفلسطيني القدرة على تأمين تكلفة العلاج في المستشفيات، فإجراءات الاحتلال تمنعه من الوصول إلى مستشفى المطلع في القدس، بالإضافة إلى أن المريض يجب أن يدفع ٣٠٪ من التكلفة، ومن وجهة نظر أميّة خماش فإن «معظم التأمينات الصحية في العالم فيها مشاركة المريض، وهذه سياسة الداعمين للوكالة».(١٨) إذ تحاول أن تجعل اللاجئ يتحمل عبء لجوئه ويرفعه عن الجهات المسؤولة عن هذا الوضع.

دائرة شؤون اللاجئين

هي إحدى دوائر منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعرف بـ «دائرة شؤون العائدين» منذ تأسيسها عام ١٩٨٧ بناء على القرار رقم (٦٦) الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، أطلقت عليها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية اسم «دائرة شؤون اللاجئين» وذلك في تشرين ثاني سنة ١٩٩٦، وجرى الاهتمام بدورها كدائرة مركزية من دوائر منظمة التحرير تعمل من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين، والتصدي للمؤامرات التي تستهدف قضيتهم. وتسعى الدائرة بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية لتنفيذ القرار الدولي رقم (١٩٤) القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتقديم الخدمات اللازمة لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه لحين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ تطبيقًا للقرار المذكور.(١٩)

كما تعمل الدائرة مع الوزارات المختلفة في السلطة الفلسطينية والدول المضيفة الأخرى، من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للاجئين، والذي تعتبره جزءا من دور «الدولة» المضيفة كما أنها مفوضة من قبل «الدولة» المضيفة ومن قبل وكالة الغوث الدولية.(٢٠)

١٧ مقابلة مع محمود مبارك، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون.٢شباط،٢٠١١.

١٨ مقابلة سبق ذكرها مع أمية خماش.

١٩ دائرة شؤون اللاجئين.

٢٠ مقابلة مع أحمد حنون مدير عام دائرة شؤون اللاجئين، رام الله، ٣ أيار ٢٠١٢. المقصود هنا بالدولة المضيفة هو السلطة الفلسطينية

بسبب الخوف من مشروع نقل صلاحيات الأونروا للسلطة وبالتالي تغييب المسؤولية الدولية في هذا الشأن، وكذلك بسبب فزاعة "التوطين" التي تُرفع بوجه من يريد رفع مستوى معيشة اللاجئين في المخيمات. وضعت المسؤولية الوطنية على عاتق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المرجعية الوطنية العليا المعنية بحق تقرير المصير الوطني .

بالتالي أصبح الوضع القانوني والاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين من بين مهام منظمة التحرير الرئيسة خاصة دائرة شؤون اللاجئين. إذ لعبت المنظمة دورا فعالا من حيث تنظيم فلسطيني الشتات جميعا كما لعبت دورا رئيسا أيضا في تنظيم الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال "الإسرائيلي". لكن قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ أدى إلى إعادة النظر في نوع العلاقة بين فلسطينيي الشتات وفلسطينيي الأراضي المحتلة فاحتلت المجموعة الأخيرة منهم وضعا مركزيا في تلك المرحلة السياسية الجديدة كما أن مهمة المنظمة بتأمين الخدمات الأساسية للفلسطينيين انتقلت تدريجيا إلى السلطة الفلسطينية وبالتالي ساهمت السلطة- وإن لم يكن هذا بهدف معلن- في تهميش متزايد وتدريجي لمنظمة التحرير وهي التي كانت تعاني أصلا من التضعضع والضعف آنذاك؛ إذ إن الثقل السياسي انتقل من منظمة التحرير باتجاه السلطة الفلسطينية، فلعبت السلطة الفلسطينية دور الدولة طور التكوين. وبالمقابل أصبح هنالك ميل متزايد لدى المجتمع الدولي للتعامل مع السلطة الفلسطينية بدل منظمة التحرير.([٢١])؛ الأمر الذي انعكس على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والذي سنوضحه لاحقاً.

كما أن بعض الوزارات في السلطة الفلسطينية وبالتحديد وزارة المالية تتجاوز دائرة شؤون اللاجئين وتحول الأموال إلى بعض المؤسسات المجتمعية (التي تخضع لاعتبارات سياسية) في المخيمات أو بعض الأفراد، دون الرجوع إلى الدائرة. وهذا ما عبر عنه مدير دائرة شؤون اللاجئين في رام الله بقوله: «هناك بعض الأموال يتم تحويلها من وزارة المالية ونحن لا يوجد لدينا مشكلة ولكن الأصل أن تتم من جهة الاختصاص أي نحن كشؤون لاجئين ، وهذا الأمر تم الحديث به أكثر من مرة ولكن دون جدوى».

٢١ مرجع سبق ذكره. عاصم خليل.ص٩٦.

اللجان الشعبية

تميزت المخيمات من الناحية الإدارية عن السلطات المحلية، واستمرار ارتباطها بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وليس تحت إدارة السلطات المحلية، ورفض أهل المخيمات المشاركة في الانتخابات المحلية.مما أعطى للمكان (المخيم) وضعا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا خاصا ومميزا عن المجتمعات الريفية والمدينية. ففي اجتماع لممثلي المخيمات في الضفة في مخيم الدهيشة عام ١٩٩٦، أصدروا بيانا جاء فيه»يجب اعتبار لاجئي المخيمات وحدة اجتماعية، وسياسية وقانونية فريدة، لها خصائص هوية مميزة يجب المحافظة عليها، وبالتالي لا يجوز في أي حال من الأحوال إجبارها على المشاركة في الانتخابات المحلية»معتبرين ذلك بداية للتوطين وتراجعا عن حق العودة. وتوجت الحركة النهضوية بتشكيل اللجان الشعبية في المخيمات، كهيئات مسئولة معترف بها من قبل السلطة الفلسطينية لإدارة شؤون المخيمات، ويتم انتخابها في المخيمات، وهي لجان تنسيقية وتطويرية ذات طابع سياسي واجتماعي مستقلة تماما عن السلطات المحلية.(٢٢) إذ تقوم اللجان الشعبية بتقديم الخدمات للمخيمات، وهي محكومة بنظام داخلي، وتتبع لدائرة شؤون اللاجئين. كما أن دائرة شؤون اللاجئين هي الجهة المسئولة عن تعيين اللجان، وهي من يعتمدها، ويجري تمويلها من الدائرة.(٢٣) لكن وفي ظل غياب وتغييب منظمة التحرير الفلسطينية وأدوارها، تعاني الدائرة أزمة تمويل؛ مما جعل مصدر تمويلها الأساسي السلطة الفلسطينية، إذ تحول لها الميزانيات من وزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية.

تعنى هذه اللجان بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والخدماتية في المخيمات، كما تشرف اللجان الشعبية في المخيمات على المشاريع المقدمة للمخيمات من المؤسسات والدول المانحة ووسائل الغوث الدولية، وتعمل على تحقيق التواصل الاجتماعي بين مختلف أبناء المخيمات، والدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

٢٢ مجدي، المالكي. التحول في الهوية السياسية للاجئي المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. (معهد إبراهيم أبو لغد: جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١١). ص ٥-٦.

٢٣ مقابلة سبق ذكرها أحمد حنون مدير عام دائرة شؤون اللاجئين.

الضريبة في السياق الفلسطيني

أعلن سلام فياض خطته التقشفية في العام ٢٠١١، مبررا عجز ميزانية السلطة بأكثر من مليار دولار نتيجة لتوقف وتقليص المساعدات الخارجية. الأمر الذي أدى بالحكومة الفلسطينية إلى نقل هذا العبء على كاهل المواطن الفلسطيني. وقد حددت خطة التنمية ٢٠١٠-٢٠١٣ الالتزامات للوصول إلى الاستقرار المالي في تقليص حجم فاتورة الرواتب، والالتزام بسقف محدد لعدد الموظفين في الوظيفة الحكومية، وعدم زيادة الرواتب العامة، وإصلاح نظام التقاعد، وإصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، وإلغاء «صافي الإقراض» ([٢٤]).

ولكن السبب الأساسي لهذه السياسات هو تخلي السلطة الوطنية عن القيام بواجباتها في هذا المجال، معتمدة على سياسة تقليل الإنفاق وزيادة الواردات كما طالبتها بها الجهات المانحة، باتجاه تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي، والذي تركز في محاور تجعل من الناس المصدر الوحيد لجباية الثمن. وبالنظر إلى تطبيقات هذه السياسات في الواقع العملي وبالتحديد في مجالي الضرائب والخدمات. نجد أن الناس تضرروا بشكل كبير من هذه السياسات، وانتُهِكَتْ حقوقهم في الحصول على هذه الخدمات الأساسية المكفولة قانونا، والفئة الأكثر تضررا كانت «الفقراء والأسر المهمشة»، ومنهم اللاجئون الذين يعانون أعلى معدل بطالة وفقر في الشرائح المجتمعية. من خلال انتهاج سياسات الخصخصة واعتماد نظام الدفع المسبق في خدمات المياه والكهرباء([٢٥])؛ إذ يشير خطاب الموازنة العامة ٢٠١٢ إلى أن السلطة نجحت في» خفض الدعم المالي للكهرباء صافي الإقراض المقدم للبلديات وشركة توزيع كهرباء غزة من ٧,٣ ٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٨، إلى ١,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١ ، الأمر الذي يُعَدُّ إنجازاً كبيراً حسب المعايير الدولية وفي الآونة الأخيرة، قمنا بعمل كل الترتيبات والتشريعات اللازمة للتحول نحو التعامل التجاري في عملية توزيع الكهرباء، والإنهاء التدريجي لدور البلديات في عملية التوزيع بحيث يجري ذلك خلال عامين، حيث جرى نقل توزيع الكهرباء وجباية الفواتير في شمالي الضفة الغربية إلى شركة كهرباء الشمال وهي شركة تجارية لتوزيع الكهرباء.. ومن المتوقع أن يسهم هذا الإجراءان في تحقيق هدف الموازنة لعام ٢٠١٢ والقاضي بتخفيض إضافي في صافي الإقراض" ([٢٦]). بالتالي أخلت الحكومة مسؤوليتها

٢٤ ف «صافي الإقراض» هو دعم السلطة الوطنية الفلسطينية غير المباشر للعملاء أو البلديات ممن لم يتمكنوا من سداد فواتير الخدمات العامة من ماء وكهرباء المستحقة لشركات «إسرائيلية».

٢٥ للمزيد حول خصخصة قطاع الخدمات انظر/ي، آيات حمدان وعباد خالد. نظام عدادات الدفع المسبق في قطاعي الماء والكهرباء. مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٢

٢٦ خطاب الموازنة العامة ٢٠١٢، ص٣.

ومسـؤولية الهيئات المحلية التي من أساس وجودها وعملها تقديم الخدمات للسكان المسؤولة عنهم، وحولتها لشركات القطاع الخاص الهادفة للربح.

أما فيما يخص الضرائب، فإن المبدأ الأساسي وراء أي نظام ضريبي كما تطرحه النظم الرأسمالية هـو تحقيـق نوع مـن العدالة الاجتماعية بـين طبقات المجتمـع. وأن تقوم على مبـدأ الالتزام بالدفع في مقابل أن تعود هذه الضـرائب على الناس من خلال الخدمات وتحسـين الظروف المعيشـية. لكن وبالنظـر إلى نظام الضـرائب الفلسـطيني وهل يحقق هـذه المبادئ أم لا، تأتـي الإجابة بأن النظام الضريبي، يهدف إلى تحقيق جباية الأموال وتعزيز الموازنة دون مراعاة أي شيء آخر؛([٢٧]) فبالتوازي مـع سـعيها لحل أزمة العجز في الموازنة وزيادة إيراداتها من المصـادر المحليـة وتقليص نفقاتها، لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار معدلات غلاء المعيشة والبطالة والفقر، والتي تحد من القدرة على دفع هذه الضرائب كافة في ظل غياب الدخل أو تدنيه وتذبذبه في الكثير من الأحيان. مع الأخذ بالاعتبار أن الضـرائب غير المباشـرة تقع على عاتق المسـتهلك، أي أن أصحاب الدخول القليلة وإن لم يدفعوا ضـريبة دخل فإنهم يدفعون ضرائب غير مباشـرة عديدة، وهذا النوع من الضرائب يشكل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات الضريبية.

إذ ارتفعت أسعار المستهلك خلال الفترة من بداية العام ٢٠١١ حتى نهاية أيلول بنسبة ٢,٨٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٠، ما كان له دور في انخفاض القدرة الشـرائية. كما بلغت نسـبة الفقر بين الأفراد خلال العام ٢٠١٠ وفقا لأنماط الاسـتهلاك الشـهري ٢٥,٧ ٪بواقع ١٨,٣ ٪ في الضـفة الغربية و ٣٨٪ في قطاع غزة في حين أن ٤٨,٦ ٪ من الأفراد الفلسـطينيين يقل دخلهم الشـهري عن خـط الفقر الوطني، بواقع ٣٦,٢٪ في الضـفة الغربية و ٦٩,٣٪ في قطـاع غزة.كما تبين أن حوالي ١٤,١ ٪ من الأفراد الفلسـطينيين يعانون فقراً شـديداً (مدقعاً) وفقا لأنماط الاسـتهلاك الشهري للأسـرة،بواقع ٨,٨ ٪ في الضفة الغربية و ٢٣,٠ ٪ في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن حـوالي ٣٧,٦٪ مـن الأفراد الفلسـطينيين، يقل دخلهم الشـهري عن خط الفقر الشـديد، بواقع ٢٤,٦ ٪ في الضفة الغربية و ٢,٥٩٪.([٢٨])

كما أن نسبة البطالة ما زالت مرتفعة بشكل كبير؛ فحوالي ربع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

---

٢٧ قام الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦ بالتوقيع على قرار بقانون جديد لضريبة الدخل رقم ٨ لسنة ٢٠١١، وقد جرى نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٤ ويعمل بهذا القرار بالقانون من تاريخ نشره ويطبق على الدخول المتحققة في السنة ٢٠١١.

٢٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني٢٠١١، الفقر في الأراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الرئيسة للأعوام٢٠١٠-٢٠٠٩ . رام الله – فلسطين.

٧ , ٢٣٪ لا تجد عملا بواقع ٨ , ٣٧٪ في قطاع غزة و ١٧٪ في الضفة الغربية.([٢٩])

وبالنظر إلى أثر الضرائب على حياة الفلسطيني/ة في الضفة بالتحديد نجد- بناء على دراسة أعدها مركز (بيسان) للبحوث والإنماء وشبكة المنظمات الأهلية- أن النظام الضريبي الفلسطيني يفتقر إلى العدالة، وخصوصا ما بين الفئات الاقتصادية المختلفة في المجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلى الإحساس العام بعدم وجود فاعلية لإيرادات هذه الضرائب على الأرض، وبشكل يمس حياة المواطن الفلسطيني بشكل عام أو خاص من خلال الخدمات أو غيرها. أما عن وجهة نظر المواطن الفلسطيني إذا كان يحق للسلطة الفلسطينية فرض الضرائب، كان رأي الأغلبية (٣ , ٤٨٪) بلا، وتركزت الأسباب التي تكمن خلف ذلك بأنه لا يوجد دولة بالمعنى الحقيقي، وبأن الوضع الحالي هو وضع احتلال.([٣٠]) كما أتت إجابة عينة الدراسة الحالية من اللاجئين/ات الذين يقطنون المخيمات متطابقة مع هذه التوصيفات، بالإضافة إلى مدخل قانوني متعلق بوضعهم كلاجئين/ات. إذ لا يحق للسلطة الفلسطينية فرض الضرائب عليهم؛ لكونهم في استضافتها وهم تحت الرعاية الدولية، كما أن هذه الضرائب لا تعود عليهم بأي نوع من الخدمات، إلا ما ندر، لكونهم يتلقون الخدمات من الأونروا.

العديد من القانونيين يرون أنه وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وبالتحديد اتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد بطلان أية اتفاقيات تعقدها السلطة الواقعة تحت الاحتلال مع دولة الاحتلال إذا كانت تنتقص من حقوق المواطنين المحميين الواقعين تحت الاحتلال، وكذلك اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ التي تؤكد وجوب أن تتحمل قوة الاحتلال الفاتورة الاقتصادية والنفقات المالية لاحتلالها.([٣١])؛ وبالتالي يجب ألاَّ ينقل هذا العبء إلى كاهل المواطن، لا من خلال سياسة الضرائب، ولا من خلال غيرها.([٣٢])

٢٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. مسح القوى العاملة.

٣٠ أحمد،قباجة. النظام الضريبي. مركز بيسان للبحوث والإنماء،٢٠١٢.

٣١ عصام، عابدين. "ملاحظات قانونية أولية بشأن ضريبة الدخل". تم استعراضه بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٢.

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=461839

٣٢ الأصل في هذه الضريبة أن تجبى لصالح خزينة الدول الحرة والمستقلة كي تستمر في تقديم خدماتها، ولكن في حالة الضفة الغربية والواقعة تحت الاحتلال فإن القانون الدولي يعفي المواطنين من الضرائب.ويتساءل حكم أبو عايش من نابلس عن مساهمات حكومة "سلام فياض" في المشاريع التي نفذت بتمويل خارجي وزاد عددها عن ألف مشروع. أما محمد خضر من قرية دير الغصون القريبة من طولكرم، فيرى أن على السلطة إعفاء الفلسطينيين من الضرائب كما المستوطنين "إذا أرادت فعلاً خلق فلسطيني جديد فلتخلق له حياة أفضل".دائرة شؤون اللاجئين. ضريبة الأملاك في القدس..عشوائية الجباية وقانونية الوجوب. http://www.snawd.org/Details.aspx?id=1680

أمـا فيمـا يتعلق بالخدمات فلم يتضـح وجود قنوات فاعلة (خاصـة بالخدمات العامة) لاسـتخدام الضـرائب التي يدفعها المواطن، حيث يشـير قانون تنظيم الموازنة العامة والشـؤون المالية إلى عدم تخصـيص طرق لإنفاق هذه الإيرادات. حتى فيما يخص حصـة الحكم المحلي من بلديات ومجالس محلية من الضـرائب التي تجبيها السلطة الفلسـطينية ممثلة بوزارة المالية وتحول نسبًا معينة منها للبلديات(يتـم تحديد هذه النسـبة من قبل وزارة المالية بعد حسـاب تكاليف جبايتها مثل ضـرائب الأمـلاك، أمـا هناك بعض الضـرائب التي يعتمـد على حجم البلديـات وحجم السـكان، والأهمية الاقتصادية للبلدية أو المدينة نسبة من الرسوم الجمركية على قيمة البضائع ورسوم غرامات التنقل على الطرق)، فالملاحظ أنه لا يوجد في القانون الفلسـطيني بند يحدد فيه تلك النسـبة؛ فالسـلطة الفلسـطينية هي التي تحدد النسـبة وغالبًا ما يكون تحديدها خاضـعًا للاعتبارات السياسـية.([٣٣]) وفيمـا يخص البنيـة التحتية وإعمارها، فيكون أغلبها من المسـاعدات الخارجية المشـروطة بالبنية التحتية من مياه ومَجارٍ وطرق وغيرها.

اللاجئون والضرائب

يُعَدُّ اللاجئون الفلسـطينيون من أفقر الشـرائح الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني والدول المضيفة؛ نتيجـة لثقافة التمييـز والحرمان التي تمارس بحقهم تحت شـعار عدم الإضـرار بحقهم في العودة ووضـعهم القانوني الخاص بذلك،إضافة إلى سياسات تقليص خدمات الأونروا، والاحتلال المسؤول الأول عن عذاباتهم. وإذا نظرنا إلى أوضـاع اللاجئين بالأرقام نجد أن نسـبة الفئات الأكثر عرضـة للفقـر بين الأفـراد الذين يقيمون في المخيمات تزيد عنها في الشـرائح المجتمعية الأخرى، فقد بلغت نسـبة الفقر لعام ٢٠١٠ بين الأفراد القاطنين في المخيمات ٣٢,٤ ٪ تليها المناطق الحضـرية بنسـبة ٢٥,٨ ٪، وفي الريف بنسـبة ٢٢١,٩٪ وحسـب مؤشر الفقر المدقع، نجد أن نسبة الأفراد الفقراء في التجمعات الحضـرية ومخيمات اللاجئين١٣,٩٪، و١٤,٦٪ على التوالي (أعلى من المناطق الريفية، حيث بلغت النسبة فيها١٢,١٪) ([٣٤]).

كما ذكر تقرير اقتصـادي صـدر عن وكالة غوث وتشـغيل اللاجئين الأونروا، أن معدل البطالة بين

٣٣ محمد، اشتية وأسامة حباس. البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين: النشأة والوظيفة ودورها في التنمية الاقتصادية(المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار): رام الله، ٢٠٠٤). ص٨٦

٣٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني٢٠١١. الفقر في الأراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ رام الله – فلسطين.ص١٨.

صـفوف اللاجئين في الضـفة الغربية المحتلة بلغ حوالي ٢٧,٤٪، وهو أعلى بنسـبة ٥٪ من المتوسـط العـام للضـفة الغربية ككل. ووفقـا للتقرير الاقتصـادي للأونـروا، فإنه على الرغم من نمو نسـبة العمالة في الضـفة الغربية بشـكل متواضـع، فقد ارتفع عدد اللاجئين العاطلين عن العمل بنحو ١٠٪ في النصف الأول من عام ٢٠١١، ليصل إلى أكثر من ٥٠,٠٠٠ شخص، مقارنة مع نفس الفترة للعام ٢٠١٠. كما انخفضـت نسـبة عمالة اللاجئين في القطاع العام بنسبة ٥,١٪، وعمالة اللاجئين داخل «الخط الأخضـر» انخفضـت بنسـبة ٨٪، ووفقا للتقرير،أما بالنسبة للقوة الشـرائية فقد انخفضت للاجئين العاملين بأجور شـهرية بنسبة ٤,٨٪، مقارنة مع انخفاض بنسبة ٢,٨٪ لجميع الأشخاص العاملين في الضـفة الغربية المحتلة للنصف الأول من العام ٢٠١١، مقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠١٠، كما بلغ المتوسـط اليومي للأجور لفئة اللاجئين حوالي ٢٥,٨ دولار، وهذا أقل بنسبة ١٤,٤٪ من نسبة أجور غير اللاجئين في هذه الفترة.([٣٥]) وبهذا نلحظ أنهم أكثر تأثرا بالأوضاع الاقتصادية المتردية وأنها أكـثر وطأة على اللاجئين الفلسـطينيين منها على غير اللاجئـين، فقد حافظوا على الرقـم الأعلى مقارنة بالشـرائح الأخرى في مجال البطالة والفقـر، وفقدان الأمن الغذائي، وفقدان الوظائف في القطاع الحكومي بعدما حَدَّتْ الخطة التقشفية للحكومة من التوظيف في هذا المجال.

معدلات البطالة بين اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين

معدلات البطالة	لاجئون مسجلون	غير لاجئين	المجموع
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٣٠,٦١٪	٢٦,٢٥٪	٢٧,٧٤٪
الصفة الغربية	٢٧,٤٢٪	٢٠,٩٠٪	٢٢,٤٩٪
قطاع غزة	٣٣,٨٪	٣١,٦٪	٣٢,٩٨٪

المصدر: نداء الاستغاثة الطارئ، الأونروا،٢٠١٢

على الرغم من أن سكان المخيمات عموما يحصلون على خدمات صحية وتعليمية وإغاثية من خدمات الأونروا، إلا أنهم مسـتثنون من الخطط الاقتصـادية التي وضعتها السلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي شـكل فجوة بين الأوضاع التي يعيشها اللاجئون في المخيمات، مقارنة بالسياقات الحضرية الأخرى،

٣٥ "تقرير للأونروا ٢٧,٤٪ نسبة البطالة في صفوف اللاجئين". الحياة الجديدة.

http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=156114&cid=2435

وهذا ما تؤكده الإحصاءات، إذ ترتفع معدلات الفقر وبالبطالة، وانعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين عن غيرهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يرد ساري حنفي السبب في هذا التمييز إلى ما يسميه بالفضاءات المغلقة للدول المضيفة وبالتحديد السلطة الفلسطينية ولبنان والتي تكون بها المخيمات «منظمة باعتبارها فضاءات مغلقة تشكل معازل أو مناطق حضرية تابعة تتموضع في الأطراف الحضرية، وتفتقر إلى الفضاءات المزروعة، وتتصف ببؤس طرقاتها ومنازلها». ([٣٦])

فَلَمْ يؤخذ اللاجئون الفلسطينيين بالحسبان في خطط التنمية المتعددة التي تعدها السلطة الفلسطينية، إلا بالنظر إليهم على أنهم العقبة الكأداء أمام خططها الجديدة في مجال فرض «الأمن» والسياسات الجديدة في مجال تحصيل ديون خدمات الماء والكهرباء، إذ فُرِضَتْ سياسة الدفع المسبق عليهم كحل ناجع لتحصيل الديون المتراكمة عليهم في هذا المجال، دونما مراعاة لأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تشكل سياسات السلطة أحد أسبابها، إضافة إلى تراجع دور الأونروا والتقليصات التي طرأت على خدماتها، وسياسات الاحتلال.

مقابل كل ذلك يدفع اللاجئون الفلسطينيون واجباتهم للسلطة الفلسطينية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إذ تبلغ نسبة اللاجئين لسكان الضفة الغربية ٣٠٪، وبغرض احتساب مدى مساهمتهم في إيرادات السلطة بشكل تقريبي فيمكن افتراض أن اللاجئين يساهمون بنسبة ٣٠٪ من الإيرادات السنوية للسلطة الفلسطينية([٣٧]). والتي تساوي حوالي ١٤٢ مليون دولار أمريكي سنوياً في إيرادات السلطة الفلسطينية الضريبية، كما يساهمون بـ ٨١ مليون دولار كإيرادات غير ضريبية، وبذلك تكون مساهمتهم في الإيرادات المحلية تعادل ٢٢٣ مليون دولار تقريباً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحصة التقديرية للاجئين في إيرادات المقاصة تساوي ٣٧٧ مليون دولار أمريكي تقريباً. ([٣٨])

---

٣٦ حسن، حنفي. "إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية". محمد علي الخالدي (محررا). تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ٢٠١٠). ص٥٨

٣٧ ( ) صرحت السلطة الفلسطينية في أكثر من موقف بأنه لا يصلها من الإيرادات الضريبية من قطاع غزة أي مبالغ على الإطلاق، وهذا ينطبق على العام ٢٠١٠ كذلك.

٣٨ أحمد، قباجة. النظام الضريبي الفلسطيني. (مركز بيسان للبحوث والإنماء،٢٠١٢). ص٢٤-٢٥. علماً بأن هذه الأرقام هي من تقديرات الكاتب

إجمالي صافي الإيرادات في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠١٠- مليون دولار

البند	القيمة الإجمالية	نسبة مساهمة اللاجئين المقدرة
الإيرادات الضريبية	٤٧٤,٢	١٤٢,٢٦
الإيرادات غير الضريبية	٢٧٠,٥	٨١,١٥
إجمالي الإيرادات المحلية	٧٤٤,٦	٢٢٣,٣٨
إيرادات المقاصة	١٢٥٨,٧	٣٧٧,٦١
إجمالي صافي الإيرادات	١٩٢٧,١	٥٧٨,١٣

المصدر: وزارة المالية، ٢٠١٠. تقارير شهرية وربعية. رام الله-فلسطين

بالنظر الى عدالة النظام الضريبي الفلسطيني تبعا لخصائص اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية، لا نجد لها أي أثر. فالخدمات المقدمة للاجئين من صحة وتعليم وبنية تحتية تقدمها الأونروا، إضافة إلى دعم المانحين لمشاريع البينية التحتية في الضفة ومنها المخيمات في مجال الشوارع الرئيسة التي تصل المخيمات بالسياقات الحضرية التابعة لها من قرى ومدن، ولا تمتد إلى داخل المخيم في كثير من الأحيان. بالإضافة إلى دعم بعض شبكات المياه والآبار. كما أن هذه المشاريع هي دون المستوى المطلوب كما تشير دائرة شؤون اللاجئين.[٣٩]

وبالنظر إلى عائدات هذه الضرائب على اللاجئين نجد أنها تكاد تساوي صفراً. إذ أشارت إحدى المسؤولات في دائرة الموازنات العامة رجاء فرحانة بأنه "كان هناك قرار من الرئيس ومن الدكتور سلام بتحديد مخصص لكل مخيم في الضفة وغزة حسب عدد السكان لكل مخيم، وهذا يعني أنَّ أكثر من ١٥٠٠ نسمة لهم مخصص ١٥٠ ألف دولار، وأقل من ١٥٠٠ يصرف لهم ١٠٠ ألف دولار، أي أن المبلغ الكلي للمخيمات في الضفة وقطاع غزة يصل-تقريبًا- إلى ٣مليون و٢٠٠ ألف دولار سنويا. هذه الموازنة تتحول إلى دائرة شؤون اللاجئين وهم من يحولونها للمخيمات".[٤٠] إذا قسّمنا هذا المبلغ على عدد اللاجئين في مخيمات الضفة وغزة نجد أن نصيب الفرد من هذه المخصصات سيكون حوالي ١,٠٪. مقابل ٥٧٨,١٣ مليون دولار كإجمالي صافي إيرادات في خزينة السلطة الفلسطينية من ضرائب اللاجئين.

٣٩ مرجع سبق ذكره. دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠١٠.

٤٠ مقابلة مع رجاء فرحانة، مكلفة بمهام مدير دائرة الأمن والنظام في دائرة الموازنة العامة. وزارة المالية. بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠١٢.

بالنظـر إلى عائدات الضـرائب على اللاجئين، نجد أن المخيمات الفلسـطينية بـدأت من جديد في الحصول على مخصصات عائدات الطرق كما الهيئات المحلية الأخرى، علما بأن هذه المبالغ المذكورة هي من أموال ضـرائب أو رسـوم النقل على الطرق فقط، ولا يضاف إليها إيرادات المقاصة، كما يتم التعامل مع الهيئات المحلية الأخرى([٤١])» وهي عبارة عن ٥٠٪ من إجمالي حصـة النقل والمواصلات أي أنَّ ٥٠٪ يذهب إلى الهيئات المحلية. منذ العام ٢٠٠٣ تم اعتماد هذه المخصصات للمخيمات([٤٢]) ففي السـابق لم تكن تدفع لهم، والحكم المحلي هو من يقوم بتوزيع وتقسـيم هذه المخصصـات بناءً علـى عدد السـكان بالدرجة الأولى، وهناك عدة اعتبارات أيضـاً مثل القرب مـن الجدار، واندماج التجمعات الصغيرة... إلخ. والتوزيع يتم في الحكم المحلي وليس في المالية أو الهيئات المحلية المتراكم عليها ديون بالمياه والكهرباء يتم خصـم مبلغ من هذه المخصصـات».([٤٣]) إذ تم مثلا خصـم كامل حصة مخيمي طولكرم ونور شمس من ضرائب الطرق لعام ٢٠١٠ لصالح ديون الكهرباء، وفي حالات أخرى كان يتم خصـم نصـف المسـتحقات أو أكثر (بعض مخيمات نابلس).([٤٤]) علما بأن نسـبة الـ ٥٠٪ هي ليست نسبة ثابتة، بل تخضع لاعتبارات السلطة السياسية.

كمـا أن هـذا يبطل مقولة الشـركات المزودة للكهرباء والسـلطة الفلسـطينية التي تطـرح المخيمات كسـبب أساسـي ورئيس في تراكم ديون الشـركات من المـاء والكهرباء، ويظهرها بأنهـا لا تدفع أبدا مقابل الخدمات التي تقدم لها، علما بأن خطاب الشـركات والسـلطة لا يراعي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسـطيني ككل وبالتحديد المخيمات. حيث تشـير شـركة كهربـاء القدس المخيمات إلى أن نسـبة التحصـيل في المخيمات لا تتعـدى الـ١٥٪ من قيمة الاسـتهلاك الشـهري لها، بينما تتراكم الديون على هذه المخيمات لحوالي ١٨٠ مليون شـيقل. بينما تسـجل العدادات في المخيمات اسـتهلاكا بقيمة ١٠ مليون شيقل و٧ مليون تجري سرقتها خارج الساعة، ويصل مجموع الديون على هذه المخيمات لحوالي ١٨٠ مليون شيقل، ويصل عدد المشتركين

٤١ يحدد قانون الهيئات المحلية إيرادات الهيئات المحلية في المادة ٢٢، بثلاثة مصادر: أ- الضرائب والرسوم المفروضة، والتي تجبيها هيئات الحكم المحلي مباشرة، ب- التبرعات والهبات والمساعدات، - ج الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية. وفي المادة (٢٦) فإن السلطة التنفيذية تلتزم بنسبة ٥٠ ٪ من الإيرادات التي جبتها السلطة المركزية من الهيئة المحلية. وتخضع موازنة المجالس المحلية لمصادقة وزير الحكم المحلي. وزارة الحكم المحلي. نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين.وزارة الحكم المحلي، رام الله.ص٣٩

٤٢ بينما أشار سعيد سلامة، مدير عام المعلومات والدراسات في دائرة شؤون اللاجئين، إلى أن هذه المستحقات كانت المخيمات محرومة منها، وبعد احتجاج اللجان الشعبية في المخيمات، جرى اعتماد حصة المخيمات منها، وبدأ ذلك بالتطبيق منذ ٥ سنوات فقط، أي منذ عام ٢٠٠٨. مقابلة مع سعيد سلامة، مدير عام المعلومات والدراسات في دائرة شؤون اللاجئين، رام الله. ٩ أيار٢٠١٢.

٤٣ مقابلة مع السيدة مي زياد.نائب مدير عام الإدارة النقدية والدَّين العام.٣١ أيار ٢٠١٢.

٤٤ وزارة المالية.جدول حصة النقل للمخيمات ٢٠١٠.

فيها إلى ١٢ ألف مواطن، وتشكل ٤٠٪ من ديون المشتركين البالغ عددهم ٢٣٠ ألف مشترك.([٤٥]) فأين تذهب الأموال التي تقتطع من مستحقات مخيمات اللاجئين من ضرائب الطرق مقابل هذه الخدمات؟!. كما أن الرئيس الراحل ياسر عرفات قد أصدر مرسوما عام ٢٠٠٢، أعفى فيه المخيمات من الدفع مقابل خدمة الكهرباء.([٤٦]) ؛ الأمر الذي لم يطبق في كثير من الأحيان. كما أشار غالبية اللاجئين الذين جَرَتْ مقابلتهم لغرض هذه الدراسة إلى أنه لا يجوز لهم الدفع مقابل خدمات الماء والكهرباء؛ لكونهم لاجئين، وهم في وضع استضافة لدى السلطة الفلسطينية.

بالمقابل لو حسبنا القيمة الإجمالية لديون الكهرباء (١٨٠ مليون شيكل) الواقعة على المخيمات نجد أنها تساوي حوالي ٤٧٣٧٠٠٠٠ مليون دولار، والتي تساوي ٨, ٠٪ من القيمة المقدرة للإيرادات التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية من اللاجئين الفلسطينيين، مقابل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ورسوم المعاملات الحكومية. وبالتالي لا تقوم بدفعها بل تفرض على اللاجئين سياسات جديدة تزيد حالهم ضيقاً، وتحرمهم من حقهم في خدمات الماء والكهرباء كحقوق أساسية كفلتها لهم القوانين الدولية، من خلال انتهاجها سياسة «خصخصة الخدمات» وفرضها عدادات الدفع المسبق على قطاعي الماء والكهرباء الحيويين، كسياسة لمواجهة المخيمات بالأساس.

علماً بأن المخيمات تشترك مع غيرها من المدن والقرى الفلسطينية في كثير من هذه العوامل، ولكن وتيرتها تكون أعلى أحيانا في المخيمات.

٤٥ راسم، عبيدات. "لمصلحة من يجري تصفية شركة كهرباء محافظة القدس ..؟؟".شركة كهرباء محافظة القدس. http:// www.jdeco.ps/Ar/NewsPaper.aspx

٤٦ إياد، الرياحي. "بعد عامين من خطة الإصلاح والتنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن". ملحق بدائل، العدد الرابع، ٢٠١٠. للحصول على النسخة الإلكترونية من المحلق على الرابط التالي: http://www.bisan.org/Bada2el-4.pdf

اثر الضرائب على اللاجئين في مخيمات الضفة

أولاً: أنواع الضرائب التي يدفعها اللاجئون في المخيمات الفلسطينية

لقد تبين من خلال المقابلات أن اللاجئين في المخيمات الفلسطينية يدفعون مختلف أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، من ضريبة دخل، وضريبة أملاك، وضريبة القيمة المضافة على البضائع والمحروقات، ومختلف رسوم المعاملات الحكومية (من طوابع، وشهادات ميلاد، وعقود زواج، وتصديق شهادات، وهويات، وتصاريح خروج، وجوازات سفر، ورسوم تراخيص السيارات، والطابو، وتسجيل الأراضي...إلخ)، ولا يُعفَونَ من أي نوع من أنواع الضرائب. حتى إن أحد اللاجئين في مخيم جنين أشار إلى أنه يدفع ضريبة على المبلغ الذي يحصل عليه كمساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية.([٤٧]) وهنا إشارة إلى الضرائب غير المباشرة التي تُدفَعُ اعتماداً على الاستهلاك. والتي من الممكن حلها لدى العائلات الفقيرة والتي تتلقى مساعدات من الشؤون الاجتماعية، من خلال تخصيص كوبونات شرائية خاصة بهم معفاة من الضريبة.

وبالنظر إلى عوائد الضرائب على خزينة السلطة تشكل إيرادات ضريبة الدخل ٧٪ من إيرادات السلطة الفلسطينية، فيما تشكل إيرادات ضريبة القيمة المضافة ما نسبته ٣٤٪، وإيرادات ضريبة المحروقات ٢٤٪. وهذا يعطي مؤشر لمدى عدم أهمية ضريبة الدخل لصالح إيرادات السلطة الفلسطينية، ولكن بالمقابل فإن الضرائب غير المباشرة على المواطن شكلت ٥٧٪ من اجمالي الإيرادات. ([٤٨])

فالضرائب غير المباشرة وبالتحديد ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات والمحروقات، يقع عبئها الأكبر على المستهلك؛ لأن التاجر هو وسيط لدائرة ضريبة القيمة المضافة بحيث يقوم بتحصيل الضريبة من المستهلك وإعادة ردها للسلطة.

وهذا ما اعترف به رئيس الوزراء سلام فياض؛ إذ قال في إحدى المقابلات التي جرت معه حول قانون النظام الضريبي الجديد ٢٠١١: «عائد الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل) لا يزيد عن ٦٪ – ٧٪ من مجموع الإيرادات المتحققة للسلطة، والباقي (حوالي ٩٤ ٪) عائدات ضريبية استهلاكية: قيمة مضافة، وجمارك وما له صلة بذلك، ومن حيث النسبة والتناسب، فإن هذا الأمر يجعل الواقع الضريبي في فلسطين يقع أكثر على كاهل المواطن الأقل قدرة على تحمل عبء الضرائب، والسبب في

٤٧ مقابلة مع لاجئ في مخيم جنين، ٢٤شباط ٢٠١٢.

٤٨ أحمد، قباجة. نظام الضرائب في فلسطين. (مركز بيسان للبحوث والإنماء،٢٠١٢). ص١٨.

ذلك أن نسبة الاستهلاك من الدخل ترتفع عندما تقل نسبة الدخل، هذا أمر واضح وبَدَهِيّ، فالعبء الضريبي لكون الضرائب الاستهلاكية تمثل ما نسبته ٩٤٪ من إجمالي العائد، والعبء الضريبي في هذه الحالة يقع في مجمله على المواطن الأقل قدرة على الدفع، وضريبة الدخل هي باب الدخل الوحيد في النظام الضريبي الفلسطيني الذي يمكن من خلاله تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية".([٤٩])

أين هي العدالة الاجتماعية التي يتحدث عنها فياض؟ فضريبة الدخل التي هي ضريبة تصاعدية تشكل ٥٪-٢٠٪ حسب الشريحة من قيمة الدخل وفق القانون الضريبي الجديد، أي حوالي ثلث ضريبة القيمة المضافة (إذا أخذنا الحد الأدنى لها ال ٥٪) التي نسبتها ١٤,٥٪ تدفعها كل الشرائح دون استثناء بنفس النسبة والتي يتراوح دخلها ما بين ١ إلى ٤٠٠٠٠ شيكل بعد طرح الدخل المعفى من الضريبة والبالغ ٣٠٠٠٠ شيكل. كما أن هذه ليست بديلا مِنْ تلك، فإذا نظرنا إلى نسبة ضريبة القيمة المضافة وأضفنا لها ضريبة الدخل فإنها تشكل ١٩,٥٪ من دخل الفرد ذوي الدخل المحدود. فبالتالي إجمالي عبء العائد الضريبي للسلطة يقع على عاتقه، والذي لا يملك القدرة على الدفع، والتي تشكل ٩٤٪ من إجمالي هذا العائد كما صرح فياض.

قد يُحاجُّ البعض بأن هناك عوائد لهذه الضرائب على المواطنين من خلال الخدمات الحكومية المجانية لهم كالتعليم والصحة، والبنية التحتية... إلخ. لكن بالنظر إلى نفقات ميزانية السلطة الفلسطينية نجد أنها تتركز في نفقات الرواتب والأجور التي تمثل ٧٠٪ من نفقات الميزانية وأن الجزء الآخر يصرف على مصاريف أخرى، وبالتالي لا ينعكس على المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر من حيث الخدمات العامة أو الخاصة التي يرنو إليها عند الالتزام بدفع الضريبة المستحقة عليه. كما تشير المادة رقم ٦ من قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية إلى أن تخصيص الإيرادات غير مسموح به في فلسطين، أي أنه لا يمكن تحديد أي الإيرادات يذهب إلى أي مصروف في الموازنة العامة.([٥٠])

وبالنظر إلى قطاعي التعليم والصحة فإنهما يشهدان خطط تقشف وتقليص خدمات، فلم تدفع السلطة –على سبيل المثال– دولاراً واحداً من مستحقات الجامعات الفلسطينية لعام ٢٠١١ والبالغ قدرها ٤٠ مليون دولار بالرغم من أن حصة قطاع التعليم هو الأقل في ميزانية السلطة. كما أشار فاهوم شلبي وكيل مساعد وزارة التربية والتعليم والذي ربط، ضعف المخصصات، بعجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الذي يزيد عن مليار دولار. إلى صعوبة إقرار موازنات كبيرة للتعليم بحكم

٤٩ "فياض: لا تأثير لضريبة الدخل على الأسعار ولا قرار حتى الآن بإحالات إلى التقاعد المبكر ولا داعي للقلق". جريدة القدس. ٢٠١٢/٠١/١٦.

٥٠ مرجع سبق ذكره، قباجة، ص٢٢.

الأزمة التي كانت ولا تزال تمر بها السلطة الوطنية.([٥١]) كما يؤكد مدير عام التخطيط بوزارة التربية والتعليم العالي سعادة حمودة، خلال حديثه عن قطاع التعليم العام، عدم رضاه عن العملية التعليمية بسبب تدني نوعية التعليم، وأن الوضع بحاجة إلى جهد أكثر وبحاجة إلى وقت لمعرفة الأثر، وذلك من منطلق تأخر تنفيذ بعض المشاريع بسبب تأخر تقديم الدعم اللازم لها.([٥٢])

والحال ليس أفضل في قطاع الصحة؛ إذ أشار وزير الصحة فتحي أبو مغلي إلى «أن موازنة وزارة الصحة تمثل ١١٪ من الموازنة العامة للسلطة حيث تبلغ موازنة الوزارة مليار وثلاثمائة مليون شيكل، لكن حتى نلبي احتياجات الناس ونرقى إلى مستوى طموحاتنا لا بد من زيادة هذه الموازنة».([٥٣]) أما فيما يخص البنية التحتية فقد شكلت ٣,٥٪ من إجمالي الموازنة للعام ٢٠١٢.

والحال أكثر سوءا بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يتلقون أياً من تلك الخدمات التي هي مسؤولية الأونروا، من تعليم وصحة وبنية تحتية... والتي تخضع أيضا إلى تقليصات من جهة الوكالة.

فمن خلال المقابلات تبين أن الأسر التي تمت مقابلتها تستهلك كامل دخلها الشهري على المصروفات الحياتية وأهمها المواد الأساسية، من مواد تموينية وخدمات كماء، وكهرباء، واتصالات، وتعليم، ومواصلات. لكن المواد التموينية هي ما ينفق عليها غالبية الدخل وما يجعلها تحتل المرتبة الأولى في الاستهلاك والصرف وأيضا في مجال السلع الأكثر تكلفة حسب تعبيرهم.

ثانياً: تأثير الضرائب على الاستهلاك

يتوقف الاستهلاك على عاملين هما حجم الدخل والميل للاستهلاك، ومن المعلوم أن الضرائب تؤثر في الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي الأفراد ويتوقف مدى تأثير الضرائب في حجم الاستهلاك الكلي على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة فالضرائب التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل الدنيا تعمل على خفض الاستهلاك الخاص بنفس القدر الذي تقتطعه الضرائب تقريبا.

فإذا افترضنا بأن الدخل الشخصي لمواطن يبلغ ٤٠٠٠ شيكل في الشهر فإن منها ٢٥٠٠ معفى، وما

٥١ وكالة وفا. "موازنة ٢٠١٢ تعزيز للبنود وضعف في المشاركة". http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=129903

٥٢ نفس المصدر.

٥٣ نفس المصدر.

تبقى سيفرض عليه ضريبة دخل بقيمة ٥٪ أي ٧٥ شيكلاً. فما تبقى بعد خصم ضريبة الدخل يبلغ ٣٩٢٥ شيكلاً، وإذا افترضنا بأن المواطن سينفق كامل دخله فإن قيمة ضريبة القيمة المضافة على هذا المبلغ تبلغ ٥٦٩. أي أن مجمل ما تم دفعه من هذين النوعين يبلغ ٦٤٤ شيكل أي ما نسبته ١٦٪. مما يعني انخفاض استهلاك المكلف بنسبة ١٦٪.

أما الضرائب التي تقع على الأفراد من شرائح الدخل العليا فقد تعمل على خفض الاستهلاك لكن بمقدار أقل كثيرا من القدر الذي تقتطعه الضرائب. وهكذا نجد أن استهلاك السلع ذات الطلب المرن تتأثر بسبب فرض الضريبة أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن. فمن المعلوم أن المستورد أو المصنع أو التاجر لا يتحمل قيمة الضريبة بل يتحملها المستهلك بشكل كامل. فالمواد الأساسية هي سلع غير مرنة، فمهما ارتفعت أسعارها فسيضطر المستهلك إلى شرائها؛ فبالتالي هو من يدفع فرق الزيادة وليس التاجر. وهنا تكمن أهمية أخذ القدرة الشرائية للمستهلك بالحسبان، من خلال تحديد السلع واختيار النسب المحددة لها. علما بأن الحكومة تستطيع رفع الضرائب على السلع غير المرنة لحاجة المواطن لها.

ربط اللاجئون ارتفاع أسعار السلع بضريبة القيمة المضافة، فارتفاعها يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في سعر السلعة الذي يدفعها المستهلك، وهذه الزيادة تذهب في المحصلة إلى خزينة السلطة الفلسطينية. الأمر الذي اعترف به سلام فياض "إن ضريبة الدخل لا تؤثر على الأسعار كما هو الحال بالنسبة للضرائب على الاستهلاك، كضريبة القيمة المضافة، التي بقيت كما هي (٥, ١٤) ولم يطرأ عليها أية زيادة". لكنه نسي أنها تؤثر في الدخل المتاح للإنفاق.

فعلى الرغم من عدم رفع ضريبة القيمة المضافة إلا أن الأسعار شهدت ارتفاعا فوقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفع مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠١١ بنسبة ٢,٨٨٪ منها في القدس بنسبة ١٣, ٤٪ وفي الضفة الغربية بنسبة ٣,٥٤ وفي قطاع غزة بنسبة ٠,٥٧٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠.([٥٤])

٥٤ الجهاز المركزي للإحصاء. الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية للأشهر من كانون ثاني -كانون أول ٢٠١١ونسبة التغير عن الأشهر من كانون ثاني -كانون أول ٢٠١٠. ٢٠١٢.

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسة للعام ٢٠١١ مقارنة بالعام ٢٠١٠

أقسام الإنفاق الرئيسة	المتوسط٪	نسبة التغير٪
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	١٤٨,١	٢,٤٠
المشروبات الكحولية والتبغ	١٦١,٢٤	٦,٢٢
الأقمشة والملابس والأحذية	١١٤,١٨	٤,٦٠
المسكن ومستلزماته	١٣٠,٩٨	٢,٩٥
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	١١٥,٢٧	-٠,٠٣
الخدمات الطبية	١١٦,٣	١,٣٣
النقل والمواصلات	١٢٦,٤٧	٤,٧٨
الاتصالات	١٠٧,٣٣	٠,٣٩
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	١٠٤,٢٤	١,٢١
خدمات التعليم	١١٢,٨١	٢,١٠
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	١٤٤,٩٤	٥,٨٩
سلع وخدمات متنوعة	١٢٤,٨٨	٣,٩٩
الرقم القياسي العام	١٣٢,٧١	٢,٨٨

المصدر:مركز الاحصاء الفلسطيني، ٢١٠٢

وبانعكاس ذلك على اللاجئين الفلسطينيين نجد أنَّ ٤٠ ٪ من الأسر في الضفة الغربية و ٦٣ ٪ في قطاع غزة تعاني انعدام الأمن الغذائي،أو هي معرضة له. ويعود أحد أسبابها إلى ارتفاع تكاليف الإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية؛ الأمر الذي زاد في استنزاف آليات التدبير لدى الأسر المهددة. ففي الضفة الغربية، تخصص الأسرة العادية التي تفتقر إلى الأمن الغذائي٥٢٪ من مجموع إنفاقها للغذاء، وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة إلى ٦٣ ٪.([٥٥]) فغياب الأمن الغذائي ناتج عن انخفاض استهلاك الأسر محدودة الدخل من السلع الغذائية الأساسية كاللحوم والألبان والبيض وغيرها، والتي تعتبر مصدراً أساسياً لمادة البروتين اللازمة لصحة الإنسان والتي تقع ضمن السلع غير المرنة.

وبالعودة إلى المقدرة التكليفية للفرد التي تتوقف على طبيعة الدخل نجد، أنها تزيد كلما كان دخل

٥٥ نداء الأونروا ٢٠١٢، ص١٨

الفرد أكثر استقرارا. وبالنظر إلى اللاجئين في الضفة الغربية نجد أنهم يعانون مستويات بطالة أعلى مما هي لدى غير اللاجئين، مما يفاقم وضعهم المعرض للخطر فمن بين حوالي ٦٠ ألف لاجئ يفتقرون إلى الأمن الغذائي أو معرضين للخطر في مخيمات الضفة الغربية، يكسب حوالي ٦٠ بالمائة منهم دخلهم من العمل المؤقت حصراً. (٥٦)

وفي تعليقه على أنواع الضرائب التي يدفعها اللاجئون علق لاجئ من مخيم العَرُّوب قائلاً إنها «مرتفعة جداً مقارنة بالدخل مع العلم أن الدخل قليل والضرائب عالية مثل «إسرائيل» والدخل بالمقارنة أقل». (٥٧)

كما أشار لاجئ من مخيم بلاطة إلى ارتفاع ضريبة معاملات الأراضي وبأنه "تم رفعها في بداية السنة من ١٪ إلى ٣٪". (٥٨) وقد برر سلام فياض ذلك بأنه "نسبة الضريبة بالنسبة للأملاك بقيت كما هي، والارتفاع الذي حصل في العائد منها جاء نتيجة إعادة تقييم، فقد كانت الضريبة تجبى على أساس تخمين قديم جدا عفا عليه الزمن، وكان لا بد من إعادة التقييم، وحصل اعتراضات وكان هناك مهلة لهذه الاعتراضات وجرى البت في هذا الموضوع". (٥٩)

في المحصلة نرى أن الضرائب على الأفراد من فئات الدخل الدنيا تعمل على الإقلال من الإنفاق الخاص على السلع والخدمات، وبالتحديد لدى الفئات المهمشة كفئة اللاجئين التي تواجه بطالة مرتفعة وعدم استقرار في الدخل.

ثالثاً: تأثير الضرائب على اللاجئين:

أجاب جميع من تمت مقابلتهم/ن (باستثناء اثنين من اللاجئين أحدهما من مخيم بلاطة والثاني مدير اللجنة الشعبية في جنين)، بأن الضرائب تؤثر فيهم سلباً وترهقهم، ولا تعود بالمنفعة على اللاجئين، وبالتحديد قاطني المخيمات؛ نظرا لأنها تقتطع من الراتب الذي لا يكفي أحيانا لتغطية الحاجات الأساسية، كما أشار البعض إلى أنها تؤثر سلبا في إمكانية شرائهم للحاجات الأساسية؛ نظرا لكون ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والمواد. كما تمت الإشارة إلى أن العائد الضريبي يعود بالنفع للسلطة؛ نظراً لأنهم من يجني أرباحها، ولا تعود على المخيمات بأي نفع. وهنا من ربط تأثيرها السلبي بالدخل المحدود.

٥٦ نفس المصدر نداء الأونروا٢٠١٢.ص٢٨.

٥٧ مقابلة مع لاجئ من مخيم العروب. ٢١ كانون الثاني ٢٠١٢.

٥٨ مقابلة مع لاجئ من مخيم بلاطة. ٢٦ كانون الثاني٢٠١٢

٥٩ مصدر سبق ذكره. وفا

أشار أحد اللاجئين في مخيم بلاطة إلى أنه "لا توجد فوائد من الضرائب على اللاجئين، سوى عوائد الطرق للجنة الخدمات باللجنة الشعبية". (٦٠) علما بأن عوائد الطرق هي: "ضريبة (أو رسوم) تؤخذ من المواطنين على المركبات ويتم إعادتها إلى البلديات حسب عدد السكان. تقوم السلطة بجباية هذه الرسوم ويتم تحويلها بعد ذلك إلى وزارة المالية ومن ثم تقوم وزارة المالية بتحويلها إلى البلديات واللجان الشعبية في المخيمات. علما بأن هذه المستحقات كانت المخيمات محرومة منها، وبعد احتجاج اللجان الشعبية في المخيمات، تم اعتماد حصة المخيمات منها، وبدأ ذلك بالتطبيق منذ ٥ سنوات فقط". (٦١) هناك العديد من الضرائب التي تجبيها السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية وتحول نسبًا معينة منها للبلديات،ويتم تحديد هذه النسبة من قبل وزارة المالية بعد حساب تكاليف جبايتها مثل ضرائب الأملاك، أما هناك بعض الضرائب التي يعتمد على حجم البلديات وحجم السكان، والأهمية الاقتصادية للبلدية أو المدينة، لكن الملاحظ أنه لا يوجد في القانون الفلسطيني بند يحدد فيه تلك النسبة فالسلطة الفلسطينية هي التي تحدد النسبة، وغالبًا ما يكون في الحقيقة تحديدها خاضعًا للاعتبارات السياسية، ومن إيرادات التي تجبيها السلطة نسبة من الرسوم الجمركية على قيمة البضائع ورسوم غرامات التنقل على الطرق. (٦٢)

بينما أجاب مسؤول اللجنة الشعبية أن الضرائب "تؤثر إيجابا وفوائدها أنها تعود بطرق مختلفة مثل مشاريع تنموية، أي تصليح البنية التحتية، وآخر شيء تم دفع ثمن ٦ دونمات أرض (بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار) من رصيد اللجنة الشعبية لإنشاء مُتَنَزَّه للمخيم كما تبلغ التكلفة الإنشائية ٤٧٠٠٠٠٠ دولار. (٦٣) علما بأن إصلاح البنية التحتية في مخيم جنين تم بتمويل إماراتي وليس من مالية السلطة، وكان ذلك إثر تعرضه للاجتياح من قبل الاحتلال الصهيوني عام ٢٠٠٢؛ إذ جرى "إعمار ٤٦٩ وحدة سكنية بالكامل، موزعة على ١٢٥ مبنى، وهي المنازل التي دمرت بشكل كامل، كما تم إعمار ١٢٠٠ منزل تضررت بشكل جزئي. وشملت المرحلة الثالثة من المشروع الذي تبرعت به دولة الإمارات العربية المتحدة يومها إعمار البنية التحتية وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى إعمار مراكز المجتمع الدولي في مخيم جنين، وهي عبارة عن مركز النشاط النسوي ومركز الشباب الاجتماعي، والمدرسة الابتدائية للبنات، أما مشروعات البنية التحتية فشملت إعادة إعمار شبكات الكهرباء والمياه

٦٠ مقابلة مع لاجئ من مخيم بلاطة. ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

٦١ مقابلة مع سعيد سلامة، مدير عام المعلومات والدراسات في دائرة شؤون اللاجئين، رام الله. ٩ أيار ٢٠١٢

٦٢ محمد، اشتية وأسامة حباس. البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين: النشأة والوظيفية ودورها في التنمية الاقتصادية (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار): رام الله، ٢٠٠٤). ص٨٦.

٦٣ مقابلة مع مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم جنين. ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢.

والصـرف الصـحي والطرق. وقد شمل هذا المشروع إعادة تحسين السـكن لـ ٥٥ أسرة في المخيم". ([٦٤]) كمـا أن المشـاريع التـي نفذتها اللجان الشـعبية مع دائرة شـؤون اللاجئين ومـن خلالها داخل المخيمات ظلت محدودة العدد والتأثير باعتراف دائرة شؤون اللاجئين. ([٦٥])

أشار مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم جنين أن المخيمات تستفد من الضرائب بحصولها جزئيا على بعض الخدمات، مشيرا إلى عوائد الطرق. بينما وضح مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة أيضا اسـتفادة المخيم من عوائد الطرق وحدد قيمتها بـ٤٦٠ ألف شـيكل، مؤكدًا أن ذلك يُعَدُّ جزءًا بسيطاً من الضرائب التي تجبى من لاجئي المخيم.[٦٦]

بينمـا أشـار رؤسـاء اللجان الشـعبية في المخيمات الأخـرى إلى عدم وجود عائد من الضـريبة على الخدمـات داخـل المخيم.فيما أشـار رئيـس اللجنة الشـعبية في مخيـم العـروب إلى أن «المخيمات بحاجة إلى الكثير من الخدمات، ولا يوجد منها شـيء في الواقع». ([٦٧]) وفي نفس السـياق أكد رئيس اللجنـة الشـعبية في مخيم الجلزون علـى عدم عدالة النظام الضـريبي الفلسـطيني؛ لكونه لا يعود على اللاجئين بشـيء، بالمقابل فإنه»إذا احتُسِـبَ ما أُخِذَ مِنَّا مِنْ ضـرائب بأثر رجعي فإنه سـيكون كافيـاً لبناء فلل للمخيم». فيما أكدت لاجئة من نفس المخيم أن المخيم يفتقد لأدنى الاحتياجات غير المتوفرة كإنارة الشـوارع كأبسـط الأمثلـة. ([٦٨]) كما نفت لاجئة من مخيم العروب وجود أي مشـروع مدعوم من السلطة في المخيم. ([٦٩])

وفي نفس الاتجـاه أشـار لاجئ من مخيم جنـين إلى عدم وجود أثـر لعوائد الضـرائب على المخيم، فالخدمات والأموال التي تقدم هي من الجهات المانحة وليسـت من السـلطة الفلسـطينية مباشرة. ([٧٠]) فالمخيم تمت إعادة إعماره من قبل دولة الإمارات كما أشرنا سابقا.

كمـا أجـاب جميع من تمـت مقابلتهم بأنه لا فائدة شخصـية من الضـرائب نظرا لأنهـم لا يتقلون خدمات بالمقابل سـواء مباشـرة أو غير مباشـرة. إذ أشـار أحد اللاجئين في مخيم العروب إلى أنه «لا يوجد أي خدمات؛ لأن الأولاد يدرسـون على حسابي، والعلاج في أغلب الأحيان يكون على حسابي

٦٤ رأفت، مرة. "إعمار مخيم نهر البارد دراسة مقارنة مع مخيم جنين". مجلة لاجئ، عدد١٢، ٢٠١١.

٦٥ دائرة شؤون اللاجئين. اللاجئون الفلسطينيون قرارات واتفاقيات ومعاهدات. (دائرة شؤون اللاجئين: رام الله.٢٠١٠).

٦٦ مقابلة مع مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة. ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

٦٧ مقابلة مع مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم العروب. ٢١ كانون الثاني ٢٠١٢

٦٨ مقابلة مع لاجئة من مخيم الجلزون. ١ شباط ٢٠١٢.

٦٩ مقابلة مع لاجئة من مخيم العروب.٢١ كانون الثاني ٢٠١٢.

٧٠ مقابلة مع لاجئ من مخيم جنين. ٢٤ كانون الثاني٢٠١٢.

الشخصي». ([٧١]) وأشار آخَرُ من مخيم الدهيشة «بأنه لا يوجد أي نوع من الخدمات وحتى عندما أتوجه إلى أية دائرة حكومية يكون هناك دفع». ([٧٢]) بينما أشار مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم جنين إلى أن هناك « استفادة عامة وليس استفادة شخصية ، وبما أنني أتلقى تحويلات طبية من السلطة، وأيضاً يجري العمل على البنية التحتية، وهناك ايضاً دعم مادي وبرامج لتحسين السكن». وتأتي إجابته متناقضة مع إجابة اللاجئين الآخرين داخل المخيم الذين لا يجدون لهذه الضرائب أي أثر في تحسين ظروف مخيم، ولا استفادة مباشرة أو غير مباشرة منها. وربما يعود تفسير ذلك إلى خصوصية الوضع في مخيم جنين؛ إذ تمت إعادة إعماره من قبل دولة الامارات وتحسين البنية التحتية فيه وظروف السكن كما ذكر سابقا. وبالتالي هذا التحسن ليس ناتجا عن تدخل السلطة الفلسطينية في هذا المجال بالدعم، وإن كان تحت إشرافها. كما أن رؤساء اللجان الشعبية (مع العلم أن أعضاء اللجنة الشعبية متطوعون ولا يتقاضون أي راتب بمقابل عضويتهم) يتم التعامل معهم كموظفي السلطة من ناحية التأمينات الصحية ويتقاضون رواتب تصرفها لهم وزارة المالية؛ نظرا لكونهم مفرغين على كادر السلطة الوظيفي سواء الأجهزة الأمنية أو الوزارات أحيانا، قبل أن ينتقلوا لرئاسة اللجان الشعبية، بالتالي يترددون بشكل بسيط على مكان عملهم السابق. ([٧٣]) مع العلم أن جهة الاختصاص هي دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير فيما يخص مخصصات اللجان الشعبية. إذ أشار أحمد حنون مدير عام دائرة شؤون اللاجئين إلى أن «هناك بعض الأموال يتم تحويلها من وزارة المالية ونحن لا يوجد لدينا مشكلة ولكن الأصل أن تتم من جهة الاختصاص أي نحن كشؤون لاجئين، وهذا الأمر تم الحديث به أكثر من مرة ولكن دون جدوى». ([٧٤])

فأساس التعامل مع اللجان الشعبية كما حددته دائرة شؤون اللاجئين يقوم على" أن الدائرة هي مرجعية اللجان المعتمدة من قبلها ماليًا وإداريًا وقانونيًا وسياسيًا في الوطن والشتات وعلى أسس لا مركزية وديمقراطية». ([٧٥]) وتنحصر المخصصات التي توجه عبر دائرة شؤون اللاجئين في: «مخصصات أساسية لإدارة المخيم، أموال النقل والمواصلات، مشاريع من الجهات المانحة وتحول إلى اللجان الشعبية». كما تخضع اللجان الشعبية إلى رقابة كل دائرة شؤون اللاجئين ومن وزارة

٧١ لاجئ من مخيم العروب. ٢١ كانون الثاني٢٠١٢.

٧٢ لاجئ من مخيم الدهيشة.٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

٧٣ مقابلة مع أحمد أبو خيران، عضو في اللجنة الشعبية في مخيم العروب.٢١ أيار ٢٠١٢.

٧٤ مقابلة مع أحمد حنون مدير عام دائرة شؤون اللاجئين، رام الله ٥ أيار ٢٠١٢.

٧٥ دائرة شؤون اللاجئين،٢٠١٠.

المالية ومن ديوان الرقابة.(٧٦)

وجوب دفع اللاجئين الضرائب للسلطة الفلسطينية:

ذَهَبَ جميع من تمت مقابلتهم إلى عدم وجوب دفعهم الضرائب؛ لكونهم لاجئين ولا يتلقون خدمات بالمقابل، إذ أشار إلى ذلك لاجئ من مخيم الجلزون وآخر من مخيم بلاطة "لا يحق للسلطة أخذ ضرائب من اللاجئين؛ نظرا لأنها لا تقدم أية خدمات".(٧٧) بينما ردها البعض إلى الظروف الصعبة التي يعيشها المخيم لمعاناته من التهميش، وارتفاع معدل البطالة؛ إذ قالت لاجئة من مخيم الدهيشة: " نحن –اللاجئين- نعيش في ظروف صعبة من بطالة وفقر، ولا يوجد دخل".(٧٨)

فيما أشارت لاجئة من مخيم الجلزون إلى أنه في حال وجوب فرض الضرائب يجب أن تأخذها وكالة؛ لكونها المسؤولة عن تقديم الخدمات لهم " نحن لا نأخذ مساعدات من السلطة، والأحق أن تأخذ الضريبة هي الوكالة".(٧٩)

بينما وضح آخرون عدم مسؤولية السلطة عنهم وربطها بمسألة المواطنة؛ الأمر الذي سينعكس على الواقع السياسي لقضية اللاجئين. إذ قال أحد اللاجئين من مخيم الدهيشة: " الضرائب مسألة سياسية وليست اقتصادية بمجرد دفع الضرائب يعني أنني مواطن كامل، الإنسان يدفع على الأملاك ولا يوجد أملاك لدينا، الإنسان يدفع للخدمات ولا يوجد خدمات، الضرائب مسألة سياسية لذلك لا يجوز للمخيمات دفع ضرائب".(٨٠) فيما ربطها آخَر من مخيم الجلزون بالجانب الحقوقي وأنهم في حماية دولية ممثلة بوكالة الغوث؛ نظرا لوضعهم القانوني كلاجئين، ولا يجوز فرض الضرائب عليهم؛ إذ قال: "لا يحق لأي طرف وضع ضريبة على اللاجئ لأنه ينطبق عليه قانون الأمم المتحدة لحقوق اللاجئين".(٨١) وأشار ٤ لاجئين من الدهيشة و٢ من مخيم الجلزون بالإضافة إلى ٣ آخرين من مخيم العروب وآخر من بلاطة في نفس الجانب إلى (مسؤولية وكالة الغوث عنهم) موضحين أن اللاجئين في الأراضي الفلسطينية وفي الدول العربية هم في حالة "استضافة وليسوا مواطنين" وأن نفقة اللاجئ تكون على الدولة المضيفة، والسلطة الفلسطينية هي

٧٦ مرجع سبق ذكره. مقابلة مع أحمد حنون.

٧٧ مقابلة مع لاجئ من مخيم بلاطة.٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

٧٨ مقابلة مع لاجئة من مخيم الدهيشة. ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

٧٩ مقابلة مع لاجئة من مخيم الجلزون.١شباط ٢٠١٢.

٨٠ مقابلة مع لاجئ من مخيم الدهيشة.٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢

٨١ لاجئ من مخيم الجلزون.١ شباط ٢٠١٢.

الجهة المضيفة للاجئين لحين العودة. فيما وضح لاجئ من مخيم الدهيشة أن اللاجئ يجب أن يظل عبئا ضاغطا على الدول المضيفة حتى حل قضية اللاجئين وتحقيق العودة "لا يجوز للسلطة فرض الضرائب علي، لأنني لاجئ ويجب أن أعود إلى بلدي، ويجب أن أشكل عبئاً على الدول من أجل حل قضيتنا". (٨٢)

بينما أبدى لاجئ من مخيم الجلزون عدم معارضته للضرائب في حال اقترنت بخدمات بالمقابل. (٨٣) وآخر من نفس المخيم ربطها بتحصيل حقوق اللاجئين. " لا يجوز أن ندفع ضرائب؛ لأننا لم نأخذ كامل حقوقنا، عندما نأخذ كامل حقوقنا يأخذوا منا ضرائب". (٨٤) بينما أكد مسؤول اللجنة الشعبية في جنين أن اللاجئين داخل المخيم يجب ألاَّ يدفعوا ضرائب، بينما أجازها على من هم خارجه. وفي هذا إشارة إلى المخيم "كحالة استثناء".

حالة الاستثناء هذه عبر عنها اللاجئون بكونهم يشعرون بالتمييز بينهم وبين السياقات الحضرية الأخرى من مدن وقرى. إذ تم ربط الضرائب بالخدمات واستثناء المخيم من الخدمات المقدمة من السلطة لصالح القرى والمدن، كما أشار ٣ لاجئين في مخيم العروب إلى أنَّ " الضرائب تذهب إلى المدن والقرى، ونحن لا نتلقى أي خدمات من السلطة". فيما أكدت لاجئة أخرى من مخيم الجلزون على حالة الاستثناء في ظل الاحتلال وغياب الدولة والظروف الصعبة المترتبة على ذلك والتي لا تجيز فرض الضرائب. (٨٥) فيما اكتفى الآخرون بالنفي فقط؛ لأنهم لاجئون وكانت الإشارة ضمنية إلى الوضع القانوني الخاص بهم.

على الرغم من رفض اللاجئين للضرائب المفروضة عليهم، إلا أنهم لا ينفون ضرورة تحسين وضع المخيمات المتردي، وأن هذه المسؤولية تتشارك فيها السلطة الفلسطينية مع وكالة الغوث؛ لكونها الجهة المضيفة لهم. ويؤكد العديد من النشطاء الاجتماعيين والسياسيين في المخيمات أنه طُرح عليهم تحسين أوضاع المخيمات الصحية والاقتصادية عبر التشغيل في مشاريع، وبناء شقق سكنية لهم، وتوفير بُنية تحتية، كشبكات الصرف الصحي، وتعبيد طرق واسعة، وإنشاء حدائق عامة، ولا يعارض اللاجئون في المخيمات ذلك، لكن شرطَ أن تنفِّذ ذلك وكالة الغوث من خلال استئجارها الأراضي الجديدة، والإشراف عليها، لاستيعاب الانفجار السكاني في المخيمات، أي أن ما يسمّيه

٨٢ مقابلة مع لاجئ من مخيم الدهيشة. ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

٨٣ مقابلة مع لاجئ من مخيم الجلزون ١ شباط ٢٠١٢.

٨٤ مقابلة مع لاجئ من مخيم الدهيشة. ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

٨٥ مقابلة مع لاجئة من مخيم الجلزون. ١ شباط ٢٠١٢.

البعض التطوير الحضـري للمخيمات يجب أن لا يُلغي مظلّة الأمم المتحدة عنها، مع ضـرورة توفير الحماية لها، وهذا التوجّه لا يتناقض مع الحقوق السياسية للاجئين.(٨٦)

اثر الضرائب على الخدمات في مخيمات الضفة الغربية:

يوضـح الجدول التالي إجابات اللاجئين حول الجهات التي تقـدم الخدمات داخل المخيم. إذ أجاب غالبيـة اللاجئين أن وكالة الغوث عي التي تقدم الخدمات سـواء منفـردة أو مع جهات أخرى، تليها اللجان الشعبية،ثم مؤسسات المجتمع الاهلي من خلال تقديم منح دراسية، ودورات وخدمات عامة. فيما لم يشـر اللاجئون إلى دور للسـلطة الفلسـطينية كجهة تقدم الخدمات، فيما ذكرت لدى اثنين من اللاجئين مع مشـاركة للجهات الأخرى مرة من خلال تقديم خدمة الماء والكهرباء والأخرى من خلال وزارة الشـؤون الاجتماعية إذ تقدم مساعدة للأسر الفقيرة ٢٥٠ شيكلاً للشهر تدفع كل ثلاثة أشـهر. بينما أَكَّدَ لاجئون من مخيمي بلاطة والجلزون أن السـلطة لا تقدم سوى الاعتقال السياسي. فيما أشار أحد اللاجئين في مخيم جنين إلى أنه لا يوجد من يقدم خدمات بنية تحتية في المخيم.(٨٧)

الجهات التي تقدم خدمات داخل المخيم

الوكالة	اللجان الشعبية	مجتمع أهلي	سلطة فلسطينية	لجان شعبية ووكالة	مجتمع أهلي ووكالة	وكالة مجتمع مدني، لجان شعبية،سلطة	وكالة، شؤون اجتماعية،لجنة شعبية، لجنة الزكاة	لا يوجد أحد	المجموع
٢٦	٣	٢	٠	٣	١	١	١	١	٣٨

وعلـى الرغـم من احتلال وكالة الغوث المرتبـة الأولى في تقديم الخدمـات، إلا أن ذلك لا يعني عدم انتقـاد اللاجئـين لمحدودية خدمات الوكالـة التي بدأت بالتناقص يوماً بعد يـوم؛ الأمر الذي يثير قلقهم، وحاجتهم إلى أن تعود الوكالة للقيام بواجباتها التي أنشـئت لأجلها، وإلا أصـبحت حاضـرة غائبـة بالإشـارة إلى الفاعلية في هذا المجال كما قال أحـد اللاجئين في مخيم العروب:»وكالة الغوث

٨٦ مرجع سبق ذكره. أحمد عدارية. ص٢١.

٨٧ مقابلة مع لاجئ من مخيم جنين. ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢.

ولكن بشكل منقوص وهناك تقليص كبير للخدمات وأصبح وجودها وعدم وجودها واحداً».(٨٨) وقد تركزت احتياجات كُل مخيم حسب وضعه الخاص؛ نظراً لتباين أوضاع المخيمات من حيث توافر الخدمات؛ إذ أشار لاجئ من مخيم العروب إلى ضرورة "تحسين البنية التحتية ، وتحسين الخدمات الصحية".(٨٩) بينما أشار اللاجئون في مخيم الدهيشة إلى ضرورة إنارة الشوارع في المخيم، وتحسين الطرق، وإيجاد فرص العمل، وغالبية الخدمات الأخرى نظرا لغيابها. بينما أشار مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم جنين إلى الحاجة إلى "دعم الأسر الفقيرة ، ودعم من أجل تحسين بعض البيوت وتعبيد الطرق ونحتاج إلى حدائق عامة بالمخيم". علما بأن اللجنة الشعبية في المخيم قد قامت بشراء قطعة أرض بهدف إقامة متنزه عليها. وهذا يأتي من باب محاولة ربط المخيم بالسياق الحضاري لمدينة جنين، ولا يأتي بالمنفعة المادية لأفراد المخيم. فيما أكد لاجئون داخل المخيم حاجتهم إلى خدمات صحية وتعليمية داخل المخيم. حيث أشار أحد اللاجئين إلى صعوبة وضع الخدمات الصحية داخل المخيم؛ إذ تغلق العيادات التابعة للوكالة أبوابها الساعة الثانية ظهراً، وعلى اللاجئ أن يتكيف مع مواعيدها ويصبر على الألم أو أن يبحث عن بدائل أخرى. كما أشار إلى أن الخدمات الصحية المقدمة من الوكالة ليست مجانية؛ إذ يتم دفع ما نسبته من ٢٥٪ إلى ٥٠ ٪ من تكاليف العملية.(٩٠) بينما عبر أهالي مخيم الجلزون عن حاجتهم إلى تحسين شبكة الكهرباء، والمجاري؛ لأن وضعها كارثي على حد تعبيرهم، كما أنهم بحاجة إلى شوارع، وإلى تحسين الوضع الصحي.

تقوم بعض المؤسسات غير الحكومية بتنفيذ مشاريع في المخيمات، كتطوير قدرات، وحقوق المرأة والطفل، وبناء مقرات أو نوادٍ للأطفال. لكن ما يثير الانتباه هو أن الدول المانحة التي تموِّل هذه المشاريع بسخاء ملحوظ لا تفي بالتزاماتها المالية نحو وكالة الغوث الدولية، التي تعاني أزمة مالية مزمنة. ويرى البعض أن الهدف الأساس من الأموال التي تُنفق في المخيمات هو هدف سياسي، وأنّ صرف الملايين لن يؤدي إلى ظهور نتائج جذرية، لأنّ المخيمات كانت مهملة خدماتياً على مدار عشرات السنين، وعندما تأتي متأخرة لإصلاح الجانب الخدماتي، فإنّ حجم الإصلاح المطلوب كبير، وليس ملايين بل عشرات الملايين، أي أن المسالة غير قابلة للإصلاح التجميلي".(٩١)

أما بالنسبة للجهات المسؤولة عن خدمات البنية التحتية، فقد حَمَّلَ اللاجئون/ات الذين جَرَتْ

٨٨ مقابلة مع لاجئ من مخيم العروب.٢١ كانون الثاني ٢٠١٢.

٨٩ مقابلة مع لاجئ من مخيم العروب.٢١ كانون الثاني ٢٠١٢.

٩٠ مقابلة مع لاجئ من مخيم جنين.٢٤ كانون الثاني٢٠١٢.

٩١ مقابلة مع لاجئ ، مخيم الدهيشة، ٢٣ شباط ٢٠١١ . نقلاً عن أحمد عدارية. مرجع سبق ذكره.

مقابلتهم المسؤولية لوكالة الغوث، ثم للجان الشعبية داخل المخيمات، وفي المرتبة الثالثة للسلطة بالشراكة مع وكالة الغوث، وقد أُشيرَ إلى السلطة؛ لكونها تقدم خدمات المياه والكهرباء.

الجهة المسؤولة عن البنية التحتية في المخيمات

اللجنة الشعبية	وكالة الغوث	الوكالة واللجنة الشعبية	السلطة الفلسطينية الحكومة	اللجنة الشعبية، الوكالة، الجهات المانحة	السلطة الحكومة والوكالة	البلدية	لا يوجد بنية تحتية أصلا	المجموع
١٢	١٤	٤	٠	١	٤	١	١	٣٨

كما أن عينة المخيمات التي تم تناولها بالدراسة تفتقد إلى وجود مؤسسات حكومية من نوع العيادات، وأقسام الشرطة، والمدارس الحكومية باستثناء مخيمي العروب؛ حيث توجد مدرسة حكومية قريبة من المخيم، ولكنها تقع خارج حدوده، وفي مخيم الجلزون مدرسة ثانوية للبنات تم إنشاؤها بدعم إسباني.

الصحة

على الرغم من التدهور الذي طال الخدمات الصحية المقدمة من وكالة الغوث إلا أنها لا تزال المكان الأول الذي يتوجه إليه اللاجئون في حالة المرض. كما أن فترة الدوام تؤثر في توجه اللاجئين للمستشفيات، فالمراكز الصحية التابعة للوكالة لا تفتح أبوابها سوى في الصباح وحتى الساعة الثانية ظهرا، كما أن هناك سبباً آخَرَ متمثلاً في غياب عيادات الطوارئ في المراكز الصحية التابعة لوكالة الغوث، كما أنها محدودة الخدمات في ظل التقليصات التي تعتمدها الوكالة. و"الحكومة أفضل بنظرهم؛ نظراً لوجود ضغط على عيادات الوكالة بسبب الأعداد الكبيرة التي تتوجه إلى هذه العيادات يومياً؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم إتقان العمل". (٩٢) فيما أشار بعض اللاجئين إلى أن مستشفيات الحكومة والوكالة متساوية في السوء؛ نظراً إلى غياب الخدمات الصحية الجيدة فيهما. والبعض الآخر فضل المستشفيات الخاصة؛ نظراً لتوافر تأمين صحي خاص من مكان العمل.

٩٢ مقابلة مع لاجئ من مخيم الجلزون. ١ شباط ٢٠١٢.

أولوية التوجه في حالة الحاجة للعلاج الطبي

وكالة	حكومة	وكالة وحكومة	عيادات خاصة	وكالة/ خاصة
٢٦	٤	٥	٢	١

فيما فضل اللاجئون المستشفيات الحكومية على الوكالة، لنفس الأسباب المذكورة أعلاه. إضافة إلى أن العلاج في مستشفيات الوكالة لم يعد مجانا، بل يدفع المريض حوالي الـ٣٠٪ من قيمة العلاج، كتوجه لدى الوكالة. ففي ظل غياب تأمين صحي حكومي يضطر اللاجئون أيضا للدفع في المستشفيات الحكومية، لكنها تظل أقل تكلفة من المستشفيات الخاصة بنظرهم. حتى وإن كانوا غير راضين عن المستوى المقدم في عيادات الوكالة أو في المستشفيات الحكومية.

وكالة	حكومة	العيادات الخاصة	الاثنين ممتازين	اسوء من بعض	لا يوجد فرق	المجموع
٥	١٤	١	٢	٧	٣	٣٢

خدمتا الكهرباء والماء

بلغت أعلى نسبة ديون في مجال الكهرباء ضمن العينة المقابلة في الدهيشة؛ إذ بلغت ٨٠ ألف شيكل كحد أعلى و١٠ آلاف كحد أدنى. يليها مخيم الجلزون ٤٥ كحد أعلى وصفراً كحد أدنى؛ (نظرا لأن العائلتين لديهما نظام الدفع المسبق) يليها ٥ آلاف كحد أدنى. ثم مخيم العروب ٤٠ ألفاً كحد أعلى و١٠ آلاف كحد أدنى. يليه مخيم بلاطة ١٧ ألفاً كحد أعلى وألف كحد أدنى، ثم جنين ١٦ ألفاً كحد أعلى وصفراً كحد أدنى. علما بأن مخيم جنين يعتمد نظام الدفع المسبق فيه نتيجة لتسوية جَرَتْ بين اللجنة الشعبية ورئيس الوزراء سلام فياض؛ إذ أشار رئيس اللجنة الشعبية في المخيم إلى ذلك بقوله: "الدكتور سلام فياض وعدنا بأن يقدم لنا عدة خدمات، من إنارة وتحسين شبكة الكهرباء مقابل تركيب عدادات الدفع المسبق".

أما في مجال المياه فكانت الديون أقل مقارنة بالكهرباء؛ حيث كانت النسبة الأعلى في مخيم الدهيشة ٢٠ ألفاً كحد على و٦ آلاف كحد أدنى، يليه مخيم بلاطة ٢٠ ألفاً كحد أعلى و٣٥٠٠ كحد أدنى، ثم مخيم جنين ١٦ ألفاً كحد أعلى٣٥٠٠ كحد أدنى، ثم العروب ١٣ ألفاً كحد أعلى و٣ آلاف كحد أدنى، ثم الجلزون ٨ آلاف كحد أعلى و٢ كحد أدنى. كما يظهر أن عدداً من اللاجئين يسددون جزءاً من هذه الديون، وبالأخص في مجال المياه، لكن تراكم الديون لا يظهر فاعلية التسديد.

فيما أشار عدد من اللاجئين في عدد من المخيمات إلى أنهم لا يعلمون قيمة الديون؛ نظرا لأنهم لا

يتابعون الفواتير منذ سنوات تصل أحيانا إلى ١٠ سنوات وبالتحديد في مخيمي العروب والدهيشة. علما بأن الديون تبقى حتى في صيغة الدفع المُسَبَّق ولكن يجري جدولتها.

ولطالما شكّلت هذه القضية مادة الجدل والصدام الأهم بين شركات الماء والكهرباء تحديدا واللاجئين في المخيمات، فهم يعتقدون بحقهم في الحصول على الكهرباء دون مقابل مادي؛ تطبيقا لقرار الرئيس الراحل ياسر عرفات القاضي بإعفاء المخيمات من أثمان الكهرباء، وانطلاقا من شعور بحقهم في الحصول على هذه الحاجات الأساسية مجانا؛ لكونهم يعيشون حالة لجوء حرمتهم مقدّراتهم الطبيعية بعد التشريد والنكبة؛ إذ أشار لاجئ من مخيم العروب إلى أن المخيمات مسئولية الدول المضيفة ويجب على السلطة تحمل مسئوليتها». (٩٣)

فيما ربطها آخرون كبديل للضرائب التي يدفعونها للسلطة ولا يحصلون على مقابل، إذ قال لاجئ من مخيم العروب: «نحن لاجئون، ولا تقدم لنا السلطة أية خدمات، ونحن نساهم في دفع الضرائب دون مقابل». (٩٤) وأشار آخر من مخيم الدهيشة» الضرائب التي تجنيها السلطة يجب أن تعود إلينا». (٩٥) بالإشارة إلى خدمتي الكهرباء والماء.

وتنطلق أسباب رفض اللاجئين لدفع أثمان الماء والكهرباء من قناعة لدى اللاجئين في المخيمات بحقهم في الحصول على الخدمات الأساسية دون مقابل مادي؛ لأنهم بالدرجة الأولى لاجئون ولأنها خدمات أساسية، كما أن اللاجئين في المخيمات يعيشون ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية متمثلة في البطالة والفقر؛ إذ تشير لاجئة من مخيم الجلزون «الوضع الاقتصادي بالمخيمات سيء جداً، ويجب على الحكومة أن تقدم مساعدات ودعم على السلع والخدمات الأساسية». (٩٦)

فيما وضح آخر من نفس المخيم أن وجودنا تحت الاحتلال وغياب الدخل لهو سبب رئيسي في عدم وجوب الدفع مقابل هذه الخدمات؛ نظراً لأنها من مسؤولية المحتل. (٩٧)

فيما أشار البعض إلى أنَّ الرمزية السياسية والوطنية للمخيم سبب إضافي لدعم السلطة الفلسطينية للاجئين فيه،»دفع السلطة لهذه الخدمات عن اللاجئين هو التزام وطني بالإضافة للتضحيات التي

٩٣ مقابلة مع لاجئ من مخيم العروب.٢١ كانون الثاني ٢٠١٢.
٩٤ مقابلة مع لاجئ من مخيم العروب. ٢١ كانون الثاني ٢٠١٢.
٩٥ مقابلة مع لاجئ من مخيم الدهيشة.٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢.
٩٦ مقابلة مع لاجئة من مخيم الجلزون. ١ شباط ٢٠١٢.
٩٧ مقابلة مع لاجئ في مخيم الجلزون. ١ شباط ٢٠١٢.

يقدمهـا المخيم، فيجب على السـلطة تكثيـف الخدمات التي تقدمها للمخيـم». (٩٨) وأكد لاجئ آخر الفكرة في مخيم جنين « واجب السـلطة دفع فواتير الماء والكهرباء، وهذا لأننا صامدون في المخيم». (٩٩)

فيما أجاب غالبية من تمت مقابلتهم بأن على السلطة أن تعفي اللاجئين من دفع أثمان الماء والكهرباء بـأن تقوم هي بالدفع مكانهم للأسـباب التي ذكرناها أعلاه، أجـاب ثلاثة منهم بالرفض؛ إذ أجاب مسـؤول اللجنة الشـعبية في مخيم جنين معللا: « إنه يجب أن تخفض سعر الكهرباء والماء ويجب أن تكون للمستهلك داخل المخيم بسعر التكلفة، لا أن تتحملها السلطة بدلا عن اللاجئين». بينما ربطتها لاجئة أخرى من مخيم بلاطة بضرورة تنظيم سياسة دفع الديون والمستحقات. (١٠٠) بينما أشار آخر من نفس المخيم إلى ضرورة إلغاء الضريبة عن فواتير الماء والكهرباء. (١٠١)

الرضى عن سياسات السلطة الفلسطينية:

أجاب ٢٦ من اللاجئين الذين جَرَتْ مقابلتهم بأن سياسـة السـلطة الفلسـطينية لا تساعد الفقراء، بينما أشار ٩ منهم إلى أنها تساعد. وأكد ثلاثة أن سياسات السلطة تساعد الأغنياء فقط. وكل ذلك ناتج عن الأعباء التي ألقتها السـلطة الفلسطينية على السـكان الخاضعين لسيطرتها، من ضرائب، وخصخصـة للخدمات، وغياب أو ضـعف للخدمات الأساسـية من صـحة وتعليم. إضافة إلى تفشي البطالة والفقر.

٩٨ مقابلة مع لاجئ من مخيم الدهيشة. ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

٩٩ مقابلة مع لاجئ من مخيم جنين. ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢.

١٠٠ مقابلة مع لاجئة من مخيم بلاطة.٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

١٠١ مقابلة مع لاجئ من مخيم بلاطة . ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

خاتمة

بالنظر إلى نظام الضرائب الفلسطيني في الضفة بالتحديد نجد أنه يفتقر إلى العدالة، وخصوصا ما بين الفئات الاقتصادية المختلفة في المجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلى الإحساس العام بعدم وجود فاعلية لهذه الضرائب على الأرض، وبشكل يمس حياة المواطن الفلسطيني بشكل عام أو خاص من خلال الخدمات أو غيرها، وبالتحديد اللاجئين في المخيمات الفلسطينية.

فمن وجهة نظر المواطن الفلسطيني إذا كان يحق للسلطة الفلسطينية فرض الضرائب، كان رأي الأغلبية أنه لا يجوز فرض الضرائب عليهم، وتركزت الأسباب التي خلف ذلك بأنه لا يوجد دولة بالمعنى الحقيقي، وبأن الوضع الحالي هو وضع احتلال. كما أتت إجابة عينة الدراسة الحالية من اللاجئين/ات الذين يقطنون المخيمات متطابقة مع هذه التوصيفات، بالإضافة إلى مدخل قانوني متعلق بوضعهم كلاجئين/ات. إذ لا يحق للسلطة الفلسطينية فرض الضرائب عليهم؛ لكونهم في استضافتها وهم تحت الرعاية الدولية، كما أن هذه الضرائب لا تعود عليهم بأي نوع من الخدمات، إلا ما ندر؛ لكونهم يتلقون الخدمات من الأونروا.

وبالنظر إلى آثار الضرائب تبعا لخصائص اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية نجد:

- من الواضح أن حجم المساعدات المقدمة للمخيمات من قبل الأونروا في تلاشٍ وتقليص مستمر، وهناك الكثير من الخدمات المقدمة من الوكالة لم يعد أهالي المخيمات يستفيدون منها مثل (المساعدات المادية، والمساعدات التموينية ، والعمل على البنية التحتية ، وتشغيل اللاجئين إلخ). والسبب وراء هذه التقليصات تخلي الجهات المانحة عن مسؤوليتها في دعم صندوق الوكالة، وتحويله بدلا من ذلك إلى ميزانية السلطة الوطنية. في إشارة واضحة تهدف إلى تصفية الوكالة وقضية اللاجئين الفلسطينيين؛ الأمر الذي انعكس على حياة اللاجئين وزادها صعوبة.
- يُعَدُّ اللاجئون الفلسطينيون من أفقر الشرائح الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني والدول المضيفة؛ نتيجة لثقافة التمييز والحرمان التي تمارس بحقهم تحت شعار عدم الإضرار بحقهم في العودة ووضعهم القانوني الخاص بذلك،إضافة إلى سياسات تقليص خدمات الأونروا، والاحتلال المسؤول الأول عن عذاباتهم.
- على الرغم من أن سكان المخيمات عموما يحصلون على خدمات صحية وتعليمية وإغاثية من خدمات الأونروا، إلا أنهم مستثنون من الخطط الاقتصادية التي وضعتها السلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي شكل فجوة بين الأوضاع التي يعيشها اللاجئون في المخيمات، مقارنة بالسياقات الحضرية الأخرى (القرى، المدن) ، وهذا ما تؤكده الإحصاءات، إذ ترتفع معدلات الفقر والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين عن غيرهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- يدفع اللاجئون الفلسطينيون واجباتهم للسلطة الفلسطينية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة،

إذ تبلغ نسبة اللاجئين لسكان الضفة الغربية ٣٠٪، وبغرض احتساب مدى مساهمتهم في إيرادات السلطة بشكل تقريبي فيمكن الافتراض أن اللاجئين يسهمون بنسبة ٣٠٪ من الإيرادات السنوية للسلطة الفلسطينية. أي ما مقداره ١٣ , ٥٧٨ مليون دولار كإجمالي صافي إيرادات في خزينة السلطة الفلسطينية من إيرادات ضريبية وغير ضريبية ومقاصة.

- بدأت السلطة الفلسطينية بإعطاء المخيمات مستحقاتها من عائدات الطرق منذ خمس سنوات والتي تشكل ٥٠٪ من إجمالي حصة النقل والمواصلات، أسوة بالهيئات المحلية الأخرى، لكن لا يضاف لها إيرادات المقاصة كما الهيئات المحلية الأخرى، بل تقتصر على عائدات الطرق. ففي السابق لم تكن تدفع لهم، والحكم المحلي هو من يقوم بتوزيع وتقسيم هذه المخصصات بناءً على عدد السكان بالدرجة الأولى. كما يجري خصم ديون المياه والكهرباء من هذه المخصصات. وهذا ما جرى العمل به في المخيمات؛ إذ خُصِمَ كاملُ حصة مخيمي طولكرم ونور شمس من قيمة عائدات الطرق لعام ٢٠١٠ لصالح ديون الكهرباء، وفي حالات أخرى كان يجري خصم نصف المستحقات أو أكثر (بعض مخيمات نابلس). علما بأن نسبة الـ ٥٠٪ هي ليست نسبة ثابتة، بل تخضع لاعتبارات السلطة السياسية. كما أن هذا يبطل مقولة الشركات المزودة والسلطة الفلسطينية تطرح المخيمات كسبب أساسي ورئيس في تراكم ديون الشركات، والتي لا تدفع مقابل الخدمات التي تقدم لها في مجال الكهرباء والماء، علما بأن خطاب الشركات والسلطة لا يراعي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ككل وخاصة المخيمات.

- لو حسبنا القيمة الاجمالية لديون الكهرباء (١٨٠ مليون شيكل حسب شركة كهرباء محافظة القدس) الواقعة على المخيمات نجد أنها تساوي حوالي ٤٧٣٧٠٠٠٠ مليون دولار، أي٠,٨٪ من قيمة الإيرادات التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية من اللاجئين الفلسطينيين، مقابل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ورسوم المعاملات الحكومية. وبالتالي لا تقوم بدفعها في كثير من الأحيان بل تفرض على اللاجئين سياسات جديدة تزيد حالهم ضيقاً، وتحرمهم حقهم في خدمات الماء والكهرباء كحقوق أساسية كفلتها لهم القوانين الدولية، من خلال انتهاجها سياسة «خصخصة الخدمات» وفرضها عدادات الدفع المسبق على قطاعي الماء والكهرباء الحيويين، كسياسة لمواجهة المخيمات بالأساس.

- من خلال المقابلات تبين أن الأسر التي تمت مقابلتها تستهلك كامل دخلها الشهري على المصروفات الحياتية وأهمها المواد الأساسية من مواد تموينية وخدمات كماء وكهرباء، واتصالات، وتعليم، ومواصلات. لكن المواد التموينية هي ما ينفق عليها غالبية الدخل وما يجعلها تحتل المرتبة الأولى في الاستهلاك والصرف وأيضا في مجال السلع الأكثر تكلفة حسب تعبيرهم.

- إن انخفاض الدخل في ظل ارتفاع الأسعار المرتبطة بالضرائب انعكس سلبيا على القدرة الشرائية

للاجئين الفلسطينيين.؛ إذ إنَّ ٤٠٪ من الأسر اللاجئة في الضفة الغربية و ٦٣٪ في قطاع غزة تعاني انعدام الأمن الغذائي أو معرضة له. ويعود أحد أسبابها إلى ارتفاع تكاليف الإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية؛ الأمر الذي زاد في استنزاف آليات التدبير لدى الأسر المهددة. ،علما بأن حوالي ٦٠ بالمائة من اللاجئين يكسبون دخلهم من العمل المؤقت حصراً.

- بالتوازي مع سعيها لحل أزمة العجز في الموازنة وزيادة إيراداتها من المصادر المحلية وتقليص نفقاتها، لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار معدلات غلاء المعيشة والبطالة والفقر، والتي تحد من القدرة على دفع هذه الضرائب كافة في ظل غياب الدخل أو تدنيه وتذبذبه في الكثير من الأحيان. وبالنظر إلى نتائج هذه الضرائب في ظل هذه الأوضاع وبالتحديد على اللاجئين أجاب جميع من تمت مقابلتهم/ن (باستثناء اثنين من اللاجئين أحدهما من مخيم بلاطة والثاني مدير اللجنة الشعبية في جنين)، بأن الضرائب تؤثر فيهم سلباً وترهقهم ولا تعود بالمنفعة على اللاجئين، وبالتحديد قاطني المخيمات؛ نظراً لأنها تقتطع من الراتب الذي لا يكفي أحيانا لتغطية الحاجات الأساسية، كما أشار البعض إلى أنها تؤثر سلبا في إمكانية شرائهم للحاجات الأساسية؛ نظراً لكون ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والمواد. كما أجاب جميع من تمت مقابلتهم بأنه لا فائدة شخصية من الضرائب؛ نظرا لأنهم لا يتلقون خدمات بالمقابل سواء مباشرة أو غير مباشرة.

- المبلغ الكلي لموازنة مخصصات السلطة الفلسطينية للمخيمات في الضفة وقطاع غزة يصل إلى ٣مليون و٢٠٠ ألف دولار سنويا (تعتمد على عدد السكان في كل مخيم). والتي تحول إلى دائرة شؤون اللاجئين ومن ثم عبرهم إلى المخيمات. فإذا قسّمنا هذا المبلغ على عدد اللاجئين في مخيمات الضفة وغزة نجد أن نصيب الفرد من هذه المخصصات سيكون حوالي ١ , ٠٪. مقابل ١٣ , ٥٧٨ مليون دولار كإجمالي صافي إيرادات في خزينة السلطة الفلسطينية من ضرائب اللاجئين.

- هناك تَعَدٌّ من بعض الوزارات في السلطة الفلسطينية على عمل دائرة شؤون اللاجئين، وبالتحديد وزارة المالية،؛ إذ يتم صرف بعض المخصصات أحيانا مباشرة من وزارة المالية وليس عبر دائرة شؤون اللاجئين. والتي تعتبر المرجعية الأساسية للجان الشعبية ماليًا، وإداريًا، وقانونيًا، وسياسيًا، في الوطن وأماكن اللجوء حسب ما حددته منظمة التحرير الفلسطينية.

- نشأ رفض اللاجئين للضرائب من عدة أسباب منها: ربط الضرائب بالخدمات واستثناء المخيم من الخدمات المقدمة من السلطة، ربطها بالوضع القانوني للاجئين ومسؤولية الوكالة عنهم وأنهم بحالة استضافة من قبل السلطة الفلسطينية والدول العربية، ولا يجوز فرض الضرائب عليهم تبعا لذلك. كما تم ربطها بحالة الفقر والبطالة والتهميش التي يعانيها اللاجئون مقابل السياقات الحضرية الأخرى من مدن وقرى. ومنم من ربطها بالوضع تحت الاحتلال وغياب الدولة والظروف الصعبة

المترتبة على ذلك والذي لا يجيز فرض الضرائب.

- أن عينة المخيمات التي تم تناولها بالدراسة تفتقد إلى وجود مؤسسات حكومية من نوع العيادات، وأقسام الشرطة، والمدارس الحكومية باستثناء مخيمي العروب؛ حيث توجد مدرسة حكومية قريبة من المخيم، ولكنها تقع خارج حدوده، وفي مخيم الجلزون مدرسة ثانوية للبنات تم إنشاؤها بدعم إسباني. بالتالي لا يوجد أي نوع من الخدمات الأساسية المقدم للمخيمات من قبل السلطة، سوى شبكتي المياه والتي طالبوا بتحسينها؛ لأن وضعها كارثي في المخيمات على حد تعبيرهم. كما ان هناك غياب لتأمين صحي حكومي للاجئين، لذلك يضطر اللاجئون أيضا للدفع في المستشفيات الحكومية، فالعلاج في مستشفيات الوكالة لم يعد مجانا، بل يدفع المريض حوالي الـ٣٠٪ من قيمة العلاج، كتوجه لدى الوكالة. بالإضافة إلى عدم الرضا عن المستوى المقدم في عيادات الوكالة أو في المستشفيات الحكومية

- ليست وحدها السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية مسؤولة عن تزايد الفقر، بل إن هناك إفقاراً للسكان ناتجاً عن سنوات طويلة من الحصار ونظام الإغلاقات المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإغلاق السوق «الإسرائيلية» بوجه العمالة الفلسطينية طوال السنوات السابقة فاقَمَ من مشكلة البطالة. وتتفاقم تلك المشكلة مع محدودية الفرص المتاحة للعمل داخل المخيمات، حيث إن نمط المهن سواء العمل في النجارة أو الحدادة، هو نمط محدود وعائلي. بينما الأنشطة التجارية فشكلها الأبرز الدكاكين الصغيرة المنتشرة في المخيمات. والتغيرات السياسية تنعكس بشكل كبير ومباشر على أوضاع اللاجئين تحديدا في المخيمات، والسكان بشكل عام.

التوصيات

- تقع مسؤولية اللاجئين بالدرجة الأولى، على الاحتلال والمجتمع الدولي بشكل أساسي، لذا فعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته في هذا المجال بإنهاء الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين وتهجيرهم من أرضهم بضمان عودتهم إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها تحقيقا لحقهم وللقرارات الدولية التي ضمنت ذلك، وإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية.

- يتحمل الاحتلال والمجتمع الدولي بشكل اساس والسلطة الفلسطينية مسؤولية الفقر والبطالة ألآخذه بالازدياد في الأراضي الفلسطينية، نتيجة لسياسات الاحتلال القائمة على الإغلاق والحصار ومصادرة الأراضي الخ، إضافة إلى السياسات التي تفرضها الدول والجهات الخارجية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السلطة الفلسطينية التي تزيد هذا الواقع سوءا وتعززه بدلا من أن تسعى إلى حله، تحت بند «المساعدات، والإصلاحات».

- أن تقوم السلطة الفلسطينية بإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية المبنية على اقتصاد السوق بما يؤدي إلى الحد من ظواهر غلاء المعيشة والفقر، والبطالة، وبالأخص لدى الفئات محدودة الدخل، وتمكينها من تأمين حاجاتها الأساسية، وعدم استخدام الضرائب كخيار لحل أزمات السلطة المالية، الأمر الذي انعكس بزيادة معدلات الفقر وغلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية، وبالتحديد لدى اللاجئين الذين يعانون من أعلى معدلات في الفقر والبطالة وفقدان الأمن الغذائي وتراجع الاستهلاك مقابل الشرائح الأخرى كما بينت الإحصاءات.

- يجب ربط الأجور بجدول غلاء المعيشة وبالتحديد للطبقات الفقيرة.مع أهمية أخذ القدرة الشرائية للمستهلك بالحسبان، من خلال تحديد أسعار السلع وبالأخص السلع الأساسية والتي يجب دعمها من قبل الحكومة.

- إعادة خدمات قطاعي الكهرباء والماء إلى القطاع العام ومسؤوليته عنها، مع ضمان إعادة النظر في التشريعات التي صدرت في هذا المجال والتي تعطي امتيازات لشركات القطاع الخاص وإلغاء سياسة الدفع المسبق.

- على السلطة الفلسطينية أن تواجه مشكلة ضرائب اللاجئين، وحلها حلا عادلا: فإما أن تعفي اللاجئين من الضرائب، كما تفعل مع الأونروا وموظفيها؛ لكونها الجهة الدولية المسؤولة عنهم. وإما أن تستخدم أموال هذه الضرائب في تحسين أوضاع المخيمات الاجتماعية والاقتصادية، دون إعفاء الأونروا من مسؤولياتها الأساسية في هذا المجال.

- على السلطة الفلسطينية خصم ديون المخيمات من الماء والكهرباء من الإيرادات الضريبية والرسوم التي تصلها منهم، ولا تحملهم عبئها من جديد.

- على السلطة الفلسطينية أن تتحمل مسؤولياتها عن الأسر الفقيرة من اللاجئين غير القادرة على تلبية حاجاتها الأساسية، وان تضمن حصولهم على خدمات المياه والكهرباء وتسديد الديون المتراكمة عليهم في هذا المجال. وتخصيص كوبونات شرائية خاصة بهم معفاة من الضريبة.

- أن تقوم السلطة الفلسطينية بتحديد سعر خاص للكهرباء والماء في المخيمات بحيث يكون غير خاضع للضريبة، مع ضرورة تحسين شبكات المياه والكهرباء التي تعاني وضعا متردياً.

- على الجهات الدولية تحمل مسؤولياتها تجاه الاونروا وعدم إيقاف الدعم لها. كما على السلطة أن تمارس ضغوطا دولية في إعادة المساعدات إلى وكالة الغوث؛ نظراً لأنها المصدر الرئيس، وتكاد تكون الوحيد، في تقديم الخدمات للمخيمات. وعليها ألاَّ تقبل استبدال التمويل من الوكالة إليها؛ الأمر الذي يعني تصفية دور الوكالة.

- على الاونروا أن تقوم بواجباتها الأساسية التي أنشأت من اجلها باتجاه المخيمات الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الشتات، وان لا تعتمد سياسة التقليصات في الخدمات المقدمة، والتي تعني تحميل اللاجئ أعباء بؤسه، وضرب المبدأ الأساسي الذي انشأت من اجله الوكالة.

- الجهة الفلسطينية الرسمية المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين هي دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير والتي هي مرجعية اللجان الشعبية المعتمدة من قبلها ماليًا وإداريًا وقانونيًا وسياسيًا في الوطن والشتات. ولا يجوز للوزارات الفلسطينية أن تأخذ هذا الدور، أو تتدخل في إدارة شؤون اللاجئين وبالتحديد الأمور المالية إلا من خلالها.

المراجع

١. أحمد، عدارية. «الأونروا بين التقليصات والدور المنشود». المرصد الاقتصادي. مركز بيسان للبحوث والإنماء،٢٠١١.

٢. أحمد، قباجة. النظام الضريبي الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء،٢٠١٢.

٣. أشرف، صيام.»حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على ضوء التعديلات التشريعية للعام٢٠١٠». اللاجئون الفلسطينيون:حقوق،وروايات،وسياسات. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية:جامعة بيرزيت، فلسطين،٢٠١١.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني٢٠١١. الفقر في الأراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ رام الله – فلسطين

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني٢٠١١، الفقر في الأراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام٢٠١٠-٢٠٠٩ . رام الله - فلسطين.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. مسح القوى العاملة.

٧. إياد الرياحي وتحسين عليان. الأمن البشري في المخيمات الفلسطينية. دراسة غير منشورة. ٢٠٠٩.

٨. إياد، الرياحي. "بعد عامين من خطة الإصلاح والتنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن". ملحق بدائل، العدد الرابع، ٢٠١٠.

٩. حسن، حنفي. "إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية". محمد علي الخالدي (محررا). تجليات الهوية الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ٢٠١٠.

١٠. دائرة شؤون اللاجئين. اللاجئون الفلسطينيون قرارات واتفاقيات ومعاهدات. (دائرة شؤون اللاجئين: رام الله.٢٠١٠)

١١. رأفت، مرة. "إعمار مخيم نهر البارد دراسة مقارنة مع مخيم جنين". مجلة لاجئ، عدد١٢، ٢٠١١.

١٢. ساري، حنفي. هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز.المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن: رام الله،٢٠٠١.

١٣. عاصم، خليل. "اللاجئون، المهاجرون والقانون الدولي في فلسطين". اللاجئون الفلسطينيون: حقوق، وروايات، وسياسات. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية:جامعة بيرزيت، فلسطين،٢٠١١.

١٤. محمد، اشتية وأسامة حباس. البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين: النشأة والوظيفية ودورها في التنمية الاقتصادية.المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار): رام الله، ٢٠٠٤.

١٥. مقابلة مع أحمد حنون مدير عام دائرة شؤون اللاجئين، رام الله، ٣ أيار ٢٠١٢. المقصود هنا بالدولة المضيفة هو السلطة الفلسطينية.

١٦. مقابلة مع أمية خماش، مدير برنامج الصحة في الضفة الغربية في الأونروا، ١١ شباط،٢٠١١.

١٧. مقابلة مع رجاء فرحانة، مكلفة بمهام مدير دائرة الأمن والنظام في دائرة الموازنة العامة. وزارة المالية. بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠١٢.

١٨. مقابلة مع سعيد سلامة، مدير عام المعلومات والدراسات في دائرة شؤون اللاجئين، رام الله. ٩ أيار٢٠١٢.

١٩. مقابلة مع محمود مبارك، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون.٢شباط،٢٠١١.
٢٠. مقابلة مع السيدة مي زياد.نائب مدير عام الإدارة النقدية والدين العام.٣١ أيار ٢٠١٢.
٢١. وزارة الحكم المحلي. نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين. رام الله.
٢٢. وزارة المالية.جدول حصة النقل للمخيمات ٢٠١٠.
٢٣. "فياض: لا تأثير لضريبة الدخل على الأسعار ولا قرار حتى الآن بإحالات إلى التقاعد المبكر ولا داعي للقلق". جريدة القدس. ٢٠١٢/٠١/١٦.
٢٤. الجهاز المركزي للإحصاء. أرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية للأشهر من كانون ثاني -كانون أول ٢٠١١ ونسبة التغير عن الأشهر من كانون ثاني -كانون أول ٢٠١٠. ٢٠١٢.
٢٥. مجدي، المالكي. التحول في الهوية السياسية للاجئي المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد إبراهيم أبو لغد: جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١١.
٢٦. المواقع الإلكترونية:
٢٧. «رسالة موقف صادرة عن اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة». مركز بديل. تم استعراضه بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٢. www.badil.org/ar/.../٩--right-of-return-movement?download...unrwa...
٢٨. سامي، مشعشع. "مقابلة حول تداعيات الأزمة المالية للأونروا". برنامج ما وراء الخبر، الجزيرة. نت. بتاريخ١٦/٥/٢٠١٠. www.aljazeera.net
٢٩. عصام، عابدين. "ملاحظات قانونية أولية بشأن ضريبة الدخل". تم استعراضه بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٢.
٣٠. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=461839
٣١. دائرة شؤون اللاجئين. ضريبة الأملاك في القدس..عشوائية الجباية وقانونية الوجوب. http://www.snawd.org/Details.aspx?id=1680
٣٢. «تقرير للأونروا ٢٧,٤٪ نسبة البطالة في صفوف اللاجئين».الحياة الجديدة.
٣٣. http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=156114&cid=2435.
٣٤. راسم، عبيدات. "لمصلحة من يجري تصفية شركة كهرباء محافظة القدس ..؟؟".شركة كهرباء محافظة القدس. http://www.jdeco.ps/Ar/NewsPaper.aspx
٣٥. وكالة وفا. "موازنة ٢٠١٢ تعزيز للبنود وضعف في المشاركة". http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=129903

أيار 2012

جميع الحقوق محفوظة ©
شبكة المنظمات الاهلية ، مركز بيسان للبحوث والانماء
2012
©Copyright
The Palestinian Non-Governmental Organizations Netowrk (PNGO)
Bisan Center for Research and Development
2012

شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية
رام الله – فلسطين
عمارة صابات، ط 1، المصيون، ص.ب. 2232، رام الله
هاتف: 022975320 فاكس: 022950704
البريد الالكتروني: pngonet@pngo.net
الصفحة الالكترونية: www.pngo.net

مركز بيسان للبحوث والانماء
رام الله – فلسطين
عمارة النهضة، المصيون، ص.ب 725، رام الله
هاتف: 022087839 فاكس: 022987835
البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com
الصفحة الالكترونية: www.bisan.org